



PROVISIONAL
A/40/PV.29
14 October 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (إسبانيا)
نائب : السيد بوزيري (نائب الرئيس) (تونس)
نائب : السيد موشوتاس (نائب الرئيس) (قبرص)

المناقشة العامة ٩ (تابع)

القى كلمة كل من :

السيد لاسو (تشاد)
السيد بباي (مالي)
السيد نغاروكيينتوالي (رواندا)
السيد هارا (ملاوي)
السيد اكينيمي (نيجيريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64169/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد لاسو (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعد نسي أن أقدم لكم بالنيابة عن وفد تهبنا الصادقة لانتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة . ومما لا شك فيه أن معرفتكم الواسعة بالشؤون الدولية تؤهلکم لشغل هذا المنصب الرفيع . ونتمنى لكم كل نجاح في القيام بمهمتكم الحساسة . وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلادى للسيد بول لوساكا لما أبداه من مهارة وتفان في اضطلاع برئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ويود وفد جمهورية تشاد أن يشيد مرة ثانية عن جدارة بالسيد خافيير بيريسسز دى كوييار ، أميننا العام الذى لا يدخر جهدا في خدمة قضية السلم والعدل . تتيح لنا هذه الدورة التي يحتفل فيها بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة الفرصة لأن نعيد للاندهان بعض الأهداف التي حددتها منظمتنا في ميثاقها . فمؤسسو منظمة الأمم المتحدة ، بعد أن استخلصوا عبر الحرب ، عقدوا العزم ، بين جلسة أمور ، على انقاذ

” . . . الأجيال المقبلة من هولاء الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف . . . وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وفقرها من مصادر القانون الدولي .”

ان هذه العبادئ هي ما تلتزم به الأمم في كل قارة وتلتزم به جميع الايدولوجيات التي ترغب في العمل في إطار تلك الوثيقة الضرورية للغاية من أجل تحقيق المثل العليا للسلم والتضامن والاستقلال والحفاظ على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة .

واليوم ، بعد أربعين عاما من اعتماد الميثاق ، لاتزال الحالة الدولية مدعسة لاثارة القلق ، ومنظمتنا مصابة بأداء عديدة .

لا ترحم الكوارث الطبيعية أى جزء من اجزاء العالم : فالجفاف والتصحر والمجاعة تعصف ببلداننا في منطقة السهل الافريقي ، والأعاصير تقتل الآلاف في آسيا ، وفي أمريكا تدمر الزلازل المدن ومناطق بأقطها . بيد أن شعوب العديد من البلدان تعاني ايضا من الصراعات الناجمة عن السلوك العدواني الظالم لبعض النظم ، والصراعات العقائدية ، والمنازعات على الحدود وأعمال العدوان والسافر ، ولكنها مصادر للتوتر والمعاناة .

ان البلدان الفقيرة التي كبلدى تتهددها بصفة خاصة أعمال العدوان المذكورة . وكما يعلم الرأى الدولي جيدا هناك مثال صارخ على ذلك العدوان هو احتلال ليبيريا للجزء الشمالي من تشاد .

ورغم الاتفاق المبرم في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ بين فرنسا وليبيا بشأن الانسحاب المتضافر والمترام لقواتهما من تشاد ، كانت القوات الفرنسية وحدها هي التي انسحبت من بلدنا ، أما القوات الليبية فلم تنسحب شيئا واحدا . وهي تحتل الآن مساحة ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع من أراضينا ، أى حوالي نصف مساحة البلد . والأدهى من ذلك أن الجيش الليبي يعزز مواقعه باستمرار ، منتهكا بذلك المعادئ المقدسة لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

وقد ركزت ليبيا فسي الجزء الشمالي من بلادنا عدة كتائب من جيشها ، مجهزة بالدبابات والمدفعية الثقيلة وعربات نقل القوات ودعتها بالعديد من الطائرات المقاتلة القاذفة والطائرات العمودية المقاتلة .

كما أن هناك منظومة دعم ضخمة لتوفير التموين والامداد برا وجوا لقوات الاحتلال . وقد قامت ليبيا ببناء مهابط للطائرات في فايا وفادا وأوزو ووادي دوم . وفي هذه المنطقة الأخيرة توجد مقر القيادة العامة لجيش الغزو وأطول مهبط ، ان يبلغ طوله ٣٠٠٠ متر .

ويواصل المحتلون اضافة الطابع الليبي على شمال تشاد بصورة منتظمة: ففسد
أحرق علمنا الوطني علنا واستبدل بعلم الغزاة ، وأصبح الكتاب الأخضر الأساسي المقبول
الوحيد للفكر في بوركو- اينيدى - تيمستي ، وأجبر سكان المنطقة المحتلة على حمل بطاقات
الهوية الليبية ، وأصبحت العملة الليبية - الدينار - العملة الوحيدة المقبولة في بوركو -
اينيدى - تيمستي ، ومنع استخدام اللغة الفرنسية في المنطقة . وحتى يمكن القضاء على
أية هوية تشادية في هذه المنطقة ، قام الجيش الليبي بتدمير الآثار التاريخية وحسب سرق
المحفوظات . وحتى تكون هناك ادارة على النمط الليبي عين محافظ ليبي لرئاسة المنطقة .
وفي معرض تلهفه على استكمال عملية الضم ، يقوم الجيش الليبي باجراءات ترحيل
واسعة النطاق . فيجمع السكان معا بحجة توزيع الطعام عليهم ، ثم يرسلهم بعد ذلك
الى المطارات كالمطار الموجود في وادي دوم ، ومن هناك تحطيم طائرات النقل قسرا الى ليبيا .
وفي مواجهة تلك المضايقات والاستفزاز اليومي والمعاملة اللاانسانية من قبل
الجنود الليبيين ، ثار سكان فايا والمحليات الأخرى في المنطقة المحتلة في بدايسنة
الشهر الماضي . ويمكن تصور نتيجة ذلك الصدام غير المتكافئ .
وحتى تعرقل عن قصد الجهود الجذولة للمصالحة الوطنية التي تقوم بها حكومة
تشاد ، أخذت ليبيا كرهائن أشقاؤنا في بوركو - اينيدى - تيمستي ، المنطقسة الستى
تحتلها وتسمى الى ضمها .
اني أغتتم هذه الفرصة لأدعو الحكومة الليبية مرة ثانية الى اجراء محادثات صريحة
وصادقة مع حكومة تشاد لحل منازعات الحدود بيننا في اطار الهيئات التي ينتمي اليهسا
بلدانا ، سواء كانت الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية . ونأمل أن يتمكن شعبانسا
الجاران الشقيقان من العيش مرة أخرى في واثام تام ، وأن تستعيد تشاد السلم والوحدة من
خلال المصالحة الوطنية حتى يمكن أن تركز نفسها لاعادة بناء اقتصادها الذي دمر .

ان الشعب التشادى لا يكن أى حقد للشعب الليبي ، وليست لتشاد أية اطماع في الأراضي الليبية . ونحن نؤيد الحل التفاوضي لأى خلاف كما نؤيد التعايش السلمى في ظل احترام سيادة كل دولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

ان بلادى ، تشاد ، من البلدان الأقل نموا . فليست مواردنا ضئيلة وحسب ، بل ان علينا ايضا سدّ ثغرات كثيرة في وقت واحد . وقد قال الحاج حسين حبرى رئيس جمهورية تشاد في هذا الشأن :

" ان الحرب التي يفرضها علينا القذافي تجسبرنا على تضحيات بشرية ومادية هائلة تؤثر ، بالطبع ، بطريقة سلبية على كل نشاطنا الاقتصادى والاجتماعى والانمائى ، وتضعفنا بالتالي وتصينا بمزيد من الحرمان بما تستنزفه من مواردنا ، من ثمار النتائج التي يحق لنا أن نتوقعها مما نهدله من جهود متواصلة وجادة ."

ان يجب ، من ناحية ، أن نتصدى لعدوان عسكري تغذيه دولا رات النقط ، وأن نعيد ، من جهة أخرى ، بناء اقتصادنا الذى عصف به الحرب والجفاف والتصحر .

لقد قتلت المجاعة هذا العام ايضا عدة آلاف من التشاديين ، ولا يدين آخسون ببقائهم إلا للمعونة الانسانية الدولية ومعونة البلدان الصديقة . والمؤكد أن الانسا من الأطفال لن يكون نموهم طبيعيا بسبب ما يعانونه من سوء التغذية . ورغم عودة الامطار في الشهور الأخيرة لاتزال الحالة خطيرة ، لأن فصلا واحدا من الأمطار - أيا كانت غزارتها - لا يكفي للتغلب على مجاعة دامت كل ذلك الأمد الطويل .

وأود هنا أن أشكر كل البلدان وكل ذوى النوايا الطيبة ممن قدموا وما زالوا يقدمون معونتهم السلى الشعب التشادى في هذه الأوقات العصيبة . وأود ايضا أن أشكر البلدان ، والمنظمات الانسانية ، والهيئات المالية التي أظهرت حماسها فسي التضامن مع بلادى ابان المؤتمر المعنى بتقديم المساعدة الى تشاد الذى عقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ في جنيف . فلقد سمحت المساعدات التي قدمت في أعقاب ذلك المؤتمر المكرس لتوفير المعونة الفورية ، بتلبية الاحتياجات الفورية للسكان بقدر ما .

ويفضل ذلك المؤتمر ايضا ، تمكنا من اعادة بناء الهياكل الأساسية لادراتنا التي دمرتها الحرب . وفي غمار ما يبعثه هذا الفصل من أمل في نفوسنا ، نؤمّع الشسرور في مرحلة اعادة بناء الاقتصاد . وتتمثل أهدافنا ذات الأولوية في زيادة الانتاج الزراعي وتنمية الموارد البشرية ومكافحة التصحر واصلاح الهياكل الأساسية في مجالي الطرق والصناعة . وفي هذا الصدد ، ستتنظم تشاد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين والمساهمين بالأموال . في الفترة من ٤ الى ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ في جنيف ، وفق لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨ / ٢١٤ و ٣٩ / ١٩٥ . وستعرض على المانحين والمساهمين بالأموال خطة انمائية مؤقتة للنظر في تمويلها . وسيتوقف نجاح ذلك البرنامج بالطبع على الدعم المالي الذى سيقدّمه المجتمع الدولي . وباسم تشاد حكومة وشعبا ، ندعو الى التعاون والتضامن الدوليين ، وندعو كل الدول وجميع المنظمات الدولية الى المشاركة في هذه المائدة المستديرة .

ان حالة بلادى التي تتسم بصعوبة خاصة لا تنسينا انعدام الأمن والتوتسرر اللذين يبعثان على القلق ويسودان الجنوب الافريقي والمغرب العربي والشرق الأوسط وآسيا والخليج العربي الفارسي .

ففي آزانيا ، بدأ نظام الأقلية البيضاء ، الى جانب أعمال الحرمان والازعساج والتكدير المفروضة بسياسة العصي ، عملية تستهدف اباداة الاغلبية السوداء . فمنذ أطن حالة الطوارئ التي لا مبرر لها في ٢١ حزيران / يونيه ، لا يمر يوم دون أن تقتل الشرطة الكثيرين كهم من السود في معظم الأحيان ، لأسباب تافهة كالاشتراك في تشييع الجنازات . فان تقتل الشرطة مواطننا أسود ، تقتل سودا آخرين يوم تشييع جثمانه وفي جنازتهم تقتل المزيد من السود ، وهلم جرا ، وتستمر الحلقة . ولن تتوقف هذه الحلقة الا اذا فرض المجتمع الدولي عقوبات ملزمة بما فيه الكفاية لحمل نظام بريتوريا العنصرى على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها ومنح السود نفس الحقوق التي يتمتع بها البيض . وبالمثل ، يجب على المجتمع الدولي أن يضغط بقوة على حكومة جنوب افريقيا لكي تمنهي احتلالها غير المشروع لناميبيا كما يحصل ذلك الاقليم اخيرا على الاستقلال وفقسما لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي الشرق الأوسط ، تبعث الحالة أيضا على القلق وتهدد بالانتشار الى مناطق أخرى ، ونحن نعتقد أن على حكام البلدان المعنية أن يسعوا الى ايجاد حل عادل ودائم ؛ لأن الحل السياسي وحده هو الكفيل ، في رأينا ، بحل هذه الأزمة الطويلة.

وفيما يتعلق بالصراع بين ايران والعراق ، نؤيد جهود الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي الرامية الى اقرار سلم تفاوضي . وقد زاد الخلل الاقتصادي من قتامة لوحة العلاقات الدولية هذه . فمن الواضح أنه في بيئة غير مواتية بهذا القدر ، لا يمكن للحالة في افريقيا الا أن تكون مفعمة . ولذلك فان الدول الافريقية ، وعيا منها بطبيعة الأزمة وحجمها ، كرست لها مؤتمر القمة الحادي والعشرين لرؤساء دولها وحكوماتها ، وهو المؤتمر الذي اعتمد فيه اعلان مهم معنون " اعلان بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا " . ويتضمن هذا الاعلان التدابير التي يتعين اتخاذها والأنشطة التي يجب الاضطلاع بها . وقد أظهرت الدول الافريقية ، ان قامت بذلك ، أن المسؤولية الأولى عن حل هذه الأزمة واعادة هيكلة اقتصادها تقع على عواتقها هي . ومع ذلك ، فانها ترى أن جهودها لن يكون لها أي أثر حقيقي على اقتصادها الا اذا ساندتها المساعدة المقدمة من جانب المجتمع الدولي .

وفي هذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يحق لنا أن نفتبسط لأن منظمتنا بقيت وصمدت بالرغم من كل الاضطرابات التي شهدتها العلاقات بين الدول . وتشاد ، بالرغم من الاعتداءات التي وقعت عليها والصعاب الطبيعية التي لم تحصل حتى الآن ، لا تزال تضع ثقتها في منظمة الأمم المتحدة وتمسك بالمبادئ السلمية والانسانية الواردة في ميثاقها .

ولذلك يجب علينا ، ونحن نعمل فكرنا سويا بشأن الخطوط العريضة لعطنتنا في السنوات المقبلة ، أن نكشف ونمجاهل عن أوجه الضعف والقصور لاستخلاص الدروس

الكفيلة بأن تجعل من الأمم المتحدة الادارة الفعالة للتعاون والتضامن واحترام
مبادئ استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وصون سلامتها الإقليمية .
والى أن تأتي هذه الأيام الأفضل ، نطالب نحن التشاديين المجتمع الدولي
بأن يحمل ليبيا على سحب قواتها من الأراضي التشادية حتى يتاح أخيرا للشعب
التشادى أن يستعيد السلم ويسترد وحدته الإقليمية.

السيد باي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ أربعين عاما مضت، كان العالم قد خرج بالكاد من أهوال الحرب العالمية الثانية ، التي بلغت فظائعها حدا رأيت بعض الدول عنده أن الأوان كان قد آن للتفكير في انشاء هيكل جديد للسلم . وهكذا شهدنا ميلاد منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ على أساس من الثقة في المستقبل ، ألزم الأمم بأن تشخص بأبصارها الى ما يتجاوز حدودها ، وتنضم جميعها في جهود مشتركة من التعاون السلمي .

وكان مؤسسو هذه المنظمة يعرفون انه يتعين ، بغية الحلولة دون اندلاع صراع عالمي جديد ، ان تقيم جميع الدول علاقاتها بطريقة تتجاوز رؤياها الفردية للعالم . وكانت فكرتهم خلق الارادة للعمل المشترك لتحقيق هدي الرخاء والسلم الدوليين ، اللذين تؤمن بهما البشرية قاطبة .

قبل أربعين عاما اذن ، كان الهدف من انشاء الأمم المتحدة صون السلم وترسيخه ، واثابة الرخاء للجميع . واليوم مازال هذا الهدف على حاله لم يتغير . ووفدى يؤكد من جديد تسك حكومة مالي بمقاصد الميثاق ومبادئه . وانطلاقا من الارادة السياسية على أعلى مستوياتها ، يلتزم شعب مالي وقادته التزاما تاما بهذه المبادئ ، لأنها تتماشى تماما مع اخلاقنا .

ان عدم قابلية السلم للتجزؤ ، وصون الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول بغض النظر عن نظمها الداخلية ومستوى تنميتها الاقتصادية وقوتها العسكرية والسياسية وحظر استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات ونزع السلاح والمساواة بين جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق تقرير المصير وانهاة الاستعمار واحترام حقوق الانسان والتسوية الجماعية للمشاكل العالمية ، كل ذلك يشكل بمقتضى الميثاق اللبنة التي يجب أن يشيد بها نظام السلم في عالم اليوم .

الا أنه لا بد من القول لسوء الحظ أن هذه الرؤيا لعالم يمكن فيه للحضارة الانسانية أن تتطور بحرية وتستند في جهودها الى هذه الحريات رؤيا لم يحققها التاريخ . وعلى النقيض من ذلك يعيش العالم اليوم تحت المظلة النووية للدول العظمى ، فريسة للخوف والقلق وأحلك التوقعات . وفي حين أن النظرية التي يقوم عليها الميثاق هي العدالة والتعاون

فان المصالح الوطنية قصيرة الأجل هي التي سادت حتى الآن وظبّت على المصالح العام .

اننا بعيدون كل البعد عن القبول العالمي لمبادئ الميثاق بوصفها قواعد ثابتة للسلوك في العلاقات الدولية . ويشهد بذلك العدد الكبير من الصراعات المسلحة التي اندلعت في العالم منذ عام ١٩٤٥ . وقد ظل العالم النامي مسرحاً لتلك الصراعات ، وكان ، في الحقيقة ، غشحية لمعظمها . هذا المناخ المحفوف بالصراع يثبت عدم فعالية نظام صون السلم والأمن الدوليين المنصوص عليه في الميثاق .

وفي السنوات الأخيرة ، أبدت دول كثيرة ، من بينها مالي ، قلقاً متزايداً ازاء التطور النووي والكمي للأسلحة النووية ، وازاء الحالات التي يمكن أن تستعمل فيها . وثمة حقيقة أساسية هي أن احتمال استعمال الأسلحة النووية أكبر خطر يتهدد مستقبل الجنس البشري . وهناك حقيقة أخرى هي ان الانفاق على هذه الأسلحة يتطلع بالهائلة من المال . ان الاستهلاك الضخم للموارد الطبيعية والتقنية والبشرية لأفراض قد تكون تدميرية يعتبر مفارقة محزنة في وجود الحاجة الماسة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان من الممكن أن تتركس لها تلك الموارد .

ورغم الجهود التي بذلتها الجمعية العامة منذ اعتمدت في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ القرار ٣٥ / ١٥٦ ألف ، بشأن نزع السلاح ، ظلت النتائج غشيلة . وفي الوقت نفسه تدخل الدول في تسابق على المزيد من تكديس الأسلحة .

لقد تردت حالة العديد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة بشكل عام بسبب التدهور المستمر في الاقتصاد العالمي . فالفقراء يزدادون فقراً ، والجوع آخذ في الازدياد ، وشعوبها أصبحت مهددة بالانقراض من على وجه كوكبنا . وينبع الظلم من آفات التخلف ، وويلات فتاكة جديدة كالجفاف والتصحر ، التي تتخذ أبعاداً جديدة تهت على الجزع .

وفي وقت التقييم هذا ، كيف يمكن لعالمنا اليوم أن يظل فير مكثرت لهذه المشاكل الكثيرة التي تتوقف عليها الحياة أو الموت ؟ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد على تلك الظواهر الشاذة التي تتهدد الحياة ؟ كيف يمكن أن نبني عالماً أفضل اذا ظل السراي

العام العالمي لا إذا بالصمت في مواجهة شبح الموت الذي مازال يلوح لأكثر من ٨٠٠ مليون أمي ، وأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة يعانون من الأمراض الخطيرة ، وأكثر من ٥٠٠ مليون يعانون من سوء التغذية المزمن ؟

لهذا السبب ، استرعى مؤخرا موسى تراورى رئيس دولة مالي ، انتباه المجتمع الدولي ولا سيما البلدان متقدمة النمو ، في هذه القاعة بالذات في مقر الأمم المتحدة ، الى المحنة المفجعة التي تمر بها البلدان النامية ، ولا سيما الأكثر تضررا ، والآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستعصية التي تزيد من تفاقمها ويلات الجفاف .

ان محنة افريقيا محنة مأساوية وتتطلب استجابة محددة من جانب المجتمع الدولي .

وتتمثل مسؤولية المجتمع الدولي في وجوب ايجاد حلول جديدة وأصيلة لهذه الحالة . ومسؤوليتنا الجماعية تقتضي منا التصدى لهذه الحالة بتصميم ووضوح رؤية ، لا أن نظل سائرين على نفس الطريق المعهود .

ومالي ، من جانبها ، تعتزم القيام بدور فعال في تحديد نهج جديد لمعالجة مشاكل التنمية ، وتطوير الاستراتيجيات الدولية والاقليمية والمحلية . لهذا التزمت بسلامة التزاما قاطعا ، بخوض هذا النضال العملاق بكل ما لديها من موارد بشرية ومادية . ولا حاجة بنا لأن نذكّر الجمعية العامة بالجهود التي بذلتها مالي حكومتها وشعبها في أعقاب الاجتماعات التي عقدها مؤخرا مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة الانمائي لاعادة التفكير في مفهومي التصحر والجفاف ومعالجة هاتين المشكلتين ونتائجهما .

وعلى الصعيد الوطني ، وضعت استراتيجية شاملة على أساس تجارب شعب مالي والفكرة الأساسية القائلة بأن أكثر المساعدات جدوى هي التي تنبع من الشعب ذاته . ولا يستبعد ذلك الخيار المحمود بأى حال من الأحوال المعونة الخارجية التي نعتبرها مداخل من المدخلات . ومن هذا المنطلق السليم والواقعي نتوجه الى البلدان المتعاونة معنا في مجال التنمية .

ان الجفاف ليس النكبة الوحيدة التي حلت بقارتنا . فالأزمة تنبع أيضا من الحالة الاقتصادية الدولية غير المواتية ، التي تتسم دائما بعدم التناسب بين المعونة الانمائية

والانفاق على التسلح ، واستمرار التقص في حجم المساعدات الانمائية ووطأة خدمة الديون التي لا تحتمل واستمرار التدهور في اسعار السلع الأساسية وانخفاض معدلات التبادل التجاري والنكوص عن التعددية .

الا انه يجب أن نعرب هنا عن ارتياحنا للمساعدة الفعالة التي نلقاها من البلدان الصديقة والأجهزة الدولية والمنظمات غير الحكومية ، التي يود وفدي أن يتقدم اليها مسرة أخرى ، هنا ، بعميق امتنان شعب مالي كله . ولقد أعرب وفدي بالفعل عن سروره للفكسرة القايلة بأن المؤتمر الدولي الثاني لجمع التبرعات من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية ، الذي سيعقد في باماكو في كانون الأول / ديسمبر القادم سيجمع سويا المزيد من البلدان المتعاونة في مجال التنمية .

وبالمثل تأمل حكومتي أن يتاح مزيد من الموارد لكل الأجهزة الانمائية داخل منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما مكاتب تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لدى اعادة التغذية المقبلة لأرقام التخطيط الارشادية .

اننا لا نستطيع اقامة عالم أفضل اذا كان الاقتصاد العالمي مازال يعاني من أنانية الأغنياء ، و اذا كانت الشعوب المتقدمة النمولا تستطيع جمع الارادة السياسية بما يكفي ادراك حقائق الكارثة والعمل على مواجهتها لا قامة توازن اقتصادى اجتماعي جديد في عالم اليوم . وينبغي أن تصبح هذه المتطلبات جزءا من الآلية المعقولة التي توفر لنا البقاء الجماعي ، كحضارة انسانية ، وهذا ما جعل وفد مالي يؤكد امام الدورة الرابعة والثلاثين أن السلم يعني أيضا ، وربما أساسا ، العدل الاقتصادى والاجتماعي . وكل انسان يدرك تماما أن السلم مرهون ، الى حد كبير ، بالحلول التي نكون ، معا ، قد اهتمد ينسا اليهها لعلاج الاختلالات الخطيرة الموجودة في الاقتصاد العالمي .

والفقر ليس فضيحة ، تعرضها شعوب العالم الثالث أمام أمين السائحين الأثرياء ، أنه أيضا خطر على توازن كوكبنا . وازاء هذه الحالة التي يصعب وصفها ، لا يكفي ابداء الشعور الطيب لتهدئة ضمائرنا .

ولاشك ان الانسان سيهلك مع كل منجزاته اذا لم يدرك في الوقت المناسب مطالب التكافل التي يقتضيها البقاء الجماعي .

ولا يزال اصلاح الاقتصاد العالمي هو أول هذه المتطلبات . ووفد مالي واثق أكثر من أى وقت مضى أن الحوار والتشاور هما العنصران الحاسمان في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد بلا توان . وتتطلب اقامة هذا النظام الاقتصادى الجديد توافر الارادة السياسية من أجل اقامة عالم خال من الجوع والخوف ، عالم تسوده حرية أكبر ويتصالح فيه الانسان مع تاريخه . و اذا انعدمت هذه الارادة السياسية فان المشاكل التي سنظل نواجهها معا ستبقى محتفظة بابعادها المثيرة للقلق .

ويعتبر عام ١٩٨٥ هاما أيضا لأنه سيشهد الاحتفال بالذكرى سنوية أخرى شهيرة أيضا وتاريخية . وهي الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الطبيعي جدا الربط بين الاحتفالين .

ومن الواضح أن القلاع من جميع أشكال السيطرة الاقتصادية ما يزال فكرة مثالية محضة . ومع ذلك ، نستطيع بشيء من الفخر الذى له ما يبرره أن نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . والحق أنه منذ ذلك

الاعلان الذى صدر في عام ١٩٦٠ استعاد أكثر من ١٠٠ إقليم خاضع للاستعمار حريرته
 ما رفع عدد الدول الأعضاء في منظماتنا من ٥١ دولة الى ١٥٩ دولة . وليس هناك دليل
 أوضح من ذلك على قيمة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال .
 وقد ساهم النضال المنتصر الذى خاضته الشعوب الخاضعة للاستعمار والتي أكدت
 هويتها وذاتيتها التاريخية ، ساهم بقوة في اغمحلل النظام الاستعماري في نهاية هذا
 القرن العشرين . ومن حقنا أن نفخر بذلك السجل الايجابي في تطبيق مبادئ وأهداف
 ميثاق منظماتنا .

ان هذه المثل العليا وهذه الأهداف وهذه المبادئ كل متكامل . وهي تشكل المحاور
 الأساسية للسياسة الخارجية لبلدى .

وتفخر مالي بوجه خاص بعضويتها في لجنة انهاء الاستعمار منذ انشائها واسهامها
 في اعادة اقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو الحق الذى كرسته الشعوب بنضالها
 في هذا الاعلان التاريخي .

وقد تمثل واحد من أروع منجزات الأمم المتحدة في الجهود التي بذلتها للاسهام
 في تحقيق الانتصارات لشعوب آسيا وأفريقيا . وأمريكا اللاتينية في كفاحها ، التي ما فتئ
 ظهورها على المسرح الدولي يؤثر باستمرار على مجرى التاريخ . غير أن عطية انهاء الاستعمار
 لا تزال مع الأسف الشديد ، غير مكتملة . فما زال عالما فريسة للحروب الاستعمارية التي عفا
 عليها الزمن ، وما يتبعها من نضال تحرري وطني ، والمحن التي تنتج عن المناورات
 الاستعمارية والتشويهات السياسية .

وهكذا ، وبالرغم من الشوط الذى قطعناه ، فان توعية الشعوب ، فيما يتجاوز
 المفهوم السياسي والقانوني للتوعية ، ما تزال مدرجة على جدول أعمال الجزء الأخير من
 القرن العشرين .

ولذلك يؤكد وفد مالي من جديد وقوة أنه لا ينبغي حرمان أى شعب من تطلعاته
 الى تقرير المصير والاستقلال . ولا يمكن اعفاء أى دولة قائمة بالادارة من احترام ميثاق
 الامم المتحدة في هذا الصدد ولا يمكنها الافلات من الالتزامات القانونية والسياسية
 والاقتصادية التي يملها الميثاق بما أنها مسؤوليات معترف بها دوليا .

وفي السياق التاريخي لهذا الاحتفال بالذكرى السنوية ، يبدو أن أولى الأولويات تقتضي أن ندين النظام البشع البغيض المتمثل في الفصل العنصري الذي مازال قائما على تراب أفريقيا ، ومازال يسحق بقدميه الحقوق الأساسية للأفريقيين ويتحدى المجتمع الدولي دون عقاب . ويرى وفد بلادي ان كل مساندة مقدمة لذلك النظام يجب أن توقف فورا لتمكين أغلبية السكان من التعبير بحرية عن آرائهم والاشترك اشتراكا قانونيا في الحياة السياسية في مجتمع خال من العنصرية واستعباد الانسان .

ويرى وفد بلادي أيضا أنه لولا المساعدة التي تسدى لذلك النظام المنهون والمدان من جميع شعوب العالم لكان شعب ناميبيا قادرا على الانضمام الى الأمم الموجودة هنا للاحتفال بالذكرى الأربعين . ومن سوء الحظ أن جنوب افريقيا تواصل بصلف لم يسبق له مثيل قتل وتعذيب واعتقال ملايين الأفريقيين الذين لا يتطلعون الا الى العيش احرارا على تراب اجدادهم وهي عاقدة العزم بحقد أعمى على تدمير جاراتها الافريقيات متذرة بأوهس الذرائع .

ويؤكد وفد مالي من جديد رسميا وأقصى قوة بأن على المجتمع الدولي أن يفرض عقوبات الزامية لوضع حد لهذه الانتهاكات للاخلاقيات العالمية ولميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن . ويرحب وفد بلادي بفكرة أن مقاومة الفصل العنصري والاحتلال غير المشروع لناميبيا تحرز كل يوم تقدما جديدا ، وأن الحطة الدولية المناهضة لنظام جنوب افريقيا العنصري قد اتسعت حتى شملت العالم كله .

وكما عبر ببلاغه صاحب الفخامة الرئيس موسى تراوري رئيس جمهورية مالي من هذا المكان : " يجب أن نقاتل بكل الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية الممكنة ، نظاما يمثل عارا على البشرية . ولم يعد في وسعنا أن نقصر في أداء ذلك الواجب الحتمي " .

وتؤمن مالي أكثر من أي وقت مضى ، بعد فشل مؤتمر جنيف ولوساكا ، أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي يشكل اساس تسوية نهائية لمسألة ناميبيا . وكذلك يؤيد بلدي دون تراجع المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) الممثل الوحيد الحقيقي لشعب ناميبيا .

ويتابع بلدى باهتمام مائل مسترشدا بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية النزاعات التي تمزق الشعوب الشقيقة في تشاد والصحراء الغربية والقرن الإفريقي .

ففي تشاد لن يستطيع أبناء البلد حل أزمتهم الا بمنأى عن أى تدخل خارجي . وتشجع مالي الحوار الأخوى بين جميع أبناء تشاد توطئة لتحقيق صالحه وطنية مخلصه وهي المخرج الوحيد والطريق الوحيد الكفيلان باعادة السلم الى ذلك البلد الشقيق . ولأن هذا الحوار أخوى فهو مشر وهو ضرورى أيضا لايجاد حل نهائي معقول ومقبول لسالة الصحراء الغربية .

وأثناء مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية أوضح رؤساء الدول في القرار ١٠٤ " السبل والوسائل لحل هذه الأزمة المحزنة " .

ولئن كان من دواعي سعادتنا أن نرى أن الأطراف المعنية قد قبلت كنهنا مبدأ الاستفتاء لتقرير الصير ، فان هذا الحدث البارز جدير بأن تسانده صالحه حقيقية فسي القلوب والمعقول .

وهذه هي المهمة التي يعمل على الاغطلاع بها قادة مالي ، منهم مثل كل أصدقاء الشعوب المعنية والمهتمة ، بالصبر والعزم والاصرار والدأب .

أما خارج افريقيا ، فتود مالي أن تتوجه الى شتيقتيها في آسيا ، ايران والعراق ، لتناشد هما بالحاح ان توقفا تلك الحرب البربرية الدائرة بين الاشقاء ، والتي تتنافى مع تعاليم الاسلام ومع أحكام القانون الدولي بل ومصالح شعوبنا ، فالتاريخ وحكمة الامم والحس السليم المرهف كلها تتطلب تسوية سلمية لذلك الصراع الذي يشوه صورة العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز والبلدان الاسلامية .

ان السلم لم يستتب بعد في جنوب شرقي آسيا ، رغم التضحيات وأوجه المعاناة التي تجل عن الوصف . ففي كمبوتشيا ايضا فتح الصراع بين الاشقاء الطريق امام التدخل الخارجي ، ذلك التدخل الذي استطاعت عبقرية هذا الشعب العريق تجنبه في الماضي . ويناشد وفد بلادى مرة اخرى جميع القوى المتحاربة السعى الى المصالحة والحوار ، حتى يمكن - في النهاية - ان يستعيد هذا الجزء المضطرب من العالم ، السلم والامن والطمأنينة ، وهي كلها امور اساسية لتنمية موارده .

وبالمثل ، لا يزال البحث جاريا بلا جدوى عن الحل السياسي الذي تتطلبه مشكلة الشعب الافغاني . فالسلم في هذا البلد يعتمد الان اكثر من اى وقت مضى على التصميم السياسي الحقيقي على التفاوض من جانب جميع الاطراف المعنية . وفي شبه الجزيرة الكورية كذلك ، لا تزال الحواجز المصلنعة تقسم الشعب الواحد وتفصل فيما بينه ، وتمنعه من تحقيق احلامه واماله العريضة للغاية . فتلك الحواجز غير المقبولة انما تديم صورة حرب مضت وولى زمانها . وقد آن الاوان لكبي ينعم شعب كوريا الباسل بالهدوء والوحدة .

كما يدعو شعب مالي ايضا الطائفتين القبرصيتين الى الحوار والمصالحة من اجل امكانية اعادة توحيد الشعب القبرصي بكرامة واخوة .

وعاما بعد عام يكرر وفد بلادى مع الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في منظماتنا ، ان قضية فلسطين لا تزال هي لب ازمة الشرق الاوسط وان حلها لن يتأتى بقعقعة السلاح ، بل بالاحرى يتأتى بالاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وبصفة خاصة حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية .

لقد تشاطرنا هذه الافكار مع هذه الجمعية منذ عام مضى في هذا المكان ذاته ، وفي ذلك الوقت قلت انه :

" رغم الصعوبات الكامنة في وضع التوتر الذي طال أمده ، دخل لبنان مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية يرتهن نجاحها بالدرجة الاولى بالانسحاب التام غير المشروط للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد . ان السلم يستمد القوة من التحرك صوب السلم . لذا يمكن ان تمتد بارقة الامل التي ظهرت في لبنان الى الشرق الاوسط كله اذا ما ساد الاعتراف بحقيقة وجود فلسطين . "

(A/39/PV.29 ، ص ٣٣)

ان الاحداث التي وقعت مؤخرا في هذه المنطقة تؤكد صحة هذه التحليل والخلاصة المستفادة التي يجب ان تتفهمها اسرائيل وحلفاؤها على حد سواء .

ان الدروس التي استخلصناها من التاريخ مؤخرا انما تعلمنا ان اية آلية حرب لا يمكن ان تقهر رغبة الشعوب في الاستقلال . فالواقع ان ما يحدث في الشرق الاوسط والعمل العدواني غير المقبول الذي ارتكب ضد دولة مستقلة ذات سيادة عضوا في منظمتنا ، هو مجرد جنون وجريمة ضد الانسانية . ومع ذلك ، لا تزال مالي يحدوها الامل في ان ترى تسوية سلمية لهذا الصراع الذي له هذه الابعاد المأساوية .

هذا هو في الحقيقة الغرض الاساسي للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والذي طالبت به الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ " جيم " و ٤٩/٣٩ (دال) .

ان مالي مضطرة لان تكرر موقفها بشأن هذه القضية . اذ يجب ان يكون هناك اعتراف بالحقوق الوطنية لكل دولة في المنطقة ، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وضمان ممارسته لها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، والجلاء عن جميع الاراضي العربية التي احتلت منذ ١٩٦٧ ؛ بما فيها القدس ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

أما في امريكا اللاتينية فلا تزال الحالة تدعو الى القلق رغم المبادرات العديدة من جانب مجموعة كونتادورا التي يجب استمرار جهودها الجديرة بالثناء بل ودعمها .

هذه هي الاسس الرئيسية للسعي من اجل اقرار سلم حقيقي ، ذلك السلم الذى يهدده في الشرق الاوسط بل وفي كل مكان اخر على حد سواء التكديس الخطير للغاية للاسلحة ووسائل التدمير الشامل .

لقد وصف المتكلمون السابقون بتفصيل كاف توتر الحالة الدولية الراهنة . فسباق التسلح الذى يعد سمة ملازمة لعالمنا المعاصر لا يزال مستمرا وهو يقربنا اكثر فاكثر من كارثة محتومة . حيث انه اذا لم يكبح - في الوقت المناسب - جماح عملية تكديس الاسلحة المتطورة ، فان هذا سيؤدى حتما الى انفجار كوكبنا . وهكذا فان ما يتعرض للخطر هو بقاء الجنس البشرى ذاته . ومن ثم ، يصبح حل مشكلة سياق التسلح امرا ملحا للغاية وله اولوية قصوى لانه شرط لبقاء البشرية ذاتها .

لذا ، فانه من الامور المثيرة للتشجيع ان نلاحظ استئناف الحوار في المؤتمر المعني بنزع السلاح ، وقبل كل شيء ، الشروع في محادثات جديدة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشأن الاسلحة النووية واسلحة الفضاء . وهذه عوامل مبشرة بالخير تمثل بعض التحسن في ميدان نزع السلاح .

ويحدو وفد بلادى الاطلي في ان تفضي هذه البداية الجديدة الى انتصار الارادة السياسية الواضحة البصيرة على شتى الصعاب ، والتي تغلب المنطق والمصالح الاساسية للبشرية . ونحن نعتقد انه وان كانت الاهمية الخاصة لهذا الاتجاه الجديد واضحة للجميع ، فان على الامم المتحدة ان تشجع هذه المفاوضات وتعززها دون التخلي عن دورها الرئيسي بوصفها اداة للسلم .

اننا نستطيع سويا بالارتفاع فوق مستوى الهوى والانانية وضيق الافق ، ان نبني عالما أفضل حافلا بالامل للاجيال القادمة .

ويتعشم وفد بلادى في اقامة علاقات دولية على اساس الاحترام المتبادل والحوار بين الدول . ونود ان نؤكد من جديد رسميا ايمان مالي بالمثل العليا لميثاق الامم المتحدة ، وان نكرر اصرار حكومة وشعب مالي على العمل على استتباب السلم حيثما يتعرض للخطر . كما نود ان نذكر بان الخطوة الاولى لصيانة السلم العالمي وتوطيد العلاقات الدولية تمشيا مع الميثاق ومع مبادئ التعايش السلمي الفعالة يجب ان تتمثل

في الاقلال من الصراعات الاقليمية والمحلية تمهيدا للقضاء عليها نهائيا وتخفيف حدة التوترات في العلاقات الدولية .

لذا ، يتجاسر وفد مالي فيأمل ان يركز الاعلان ، الذي سيبزغ عن هذه الاحتفالات الاهتمام على نضال الشعوب النامية من اجل العدالة الضرورية والحقوق الاساسية للانسان ان هذا الكفاح يتطلب - اكثر من غيره - جهدا دوليا متضافرا لانقاذ العالم من الخطر الرهيب المحدق بالسلم ، ومن نظام مجحف ليس فيه أى عدالة حقيقية .

لقد سمحنا لانفسنا بهذه الامال لانه قد وقع عليكم الاختيار - سيادة الرئيس - لادارة دفة أعمالنا في هذه الدورة ذات الاهمية الخاصة . كما ان انتخابكم يمثل اشادة واجبة ببلدكم العظيم الذى تحظى بلادى بعلاقات ممتازة معه . كما يمثل انتخابكم اعترافا واضحا بمهارتكم الفائقة المستمدة من خبرتكم الطويلة .

كما ان آمالنا قائمة على أساس قوى متين بسبب الصفات المميزة لاميننا العام السيد خافير بيريز دى كوبيار ، الملتزم كل الالتزام ، هو وزملاؤه البارزون ، بخدمة قضية الانسانية .

ومن دواعي سرورى ايضا ان تؤكد من جديد رضا وفد بلادى التام عن الطريقة المميزة التي تولى بها سلفكم الرئيس بول لوساكا ابن احد دول خط المواجهة ، مهام وظيفته الهامة حيثما ادار دفة اعمال الدورة التاسعة والثلاثين .

وحيث اننا نحتفل بهذه الذكرى السنوية ، يود وفد بلادى ان يعرب عن اخلص تمنياته للمنظمة بطول البقاء والازدهار .

واذ يتعين مرارا وتكرارا اعادة تشكيل صورة العالم على مر الزمن ، فان السعي الى السلم والتسامح المتبادل والتضامن يجب ان يتجدد باستمرار .

وبهذه الروح يجب ان نحتفل بالذكرى السنوية للحدث التاريخي العظيم الذى وقع في عام ١٩٤٥ ، والذي كان يعنى للعديد من الرجال والنساء نهاية ليل حالك وبزوغ فجر الحرية .

وسأختتم بياني بالاقتباس من كلمات رئيس دولة مالي ، الذي أعلن في اعرابه
عن ايمان شعب مالي بالامم المتحدة :
" ان شعب مالي على استعداد للاسهام في كل عمل يضطلع به باسم
الميثاق كي نجعل من عالمنا مكانا لائقا للعيش " .

السيد نغاروكيينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :
ما فتئت جمهورية رواندا ، منذ انضمامها الى اسرة الامم المتحدة الكبيرة ، تواصل
سعيها باقصى ما في وسعها للاسهام في الجهود الدؤوبة التي ترمي الى تعزيز
مصداقية منظماتنا ودعمها ، وتهيئة الظروف المواتية للنهوض بالمبادئ الاساسية الواردة
في ميثاقها والعمل على تحقيقها بفعالية .

لقد دأب بلدى ، كل عام ، منذ ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ ، وهو التاريخ الذى
أصبحت فيه رواندا عضوا في هذه الاسرة بعد ان استعادت سيادتها بفضل قوة الدفع
التي وفرتها الامم المتحدة لعملية انتهاء الاستعمار ، داوم على التأكيد رسميا من فوق
هذا المنبر الرفيع ، بالتزامه واصراره واستعداده لتقديم اسهامه في بناء عالم يسوده
السلم والرخاء ، وهي المهمة التي تكرس منظماتنا نفسها لانجازها .

ان التزام رواندا المنبثق من هذه الروح قد اكده مجددا وبقوة ، بالنيابة عن
حكومة رواندا وشعبها ، الماجور جنرال جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهوريتها والرئيس
المؤسس للحركة الثورية الوطنية من اجل التنمية في البيان الذى القاها امام الدورة
الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، والذي جاء فيه ان بلدى تعلق اهمية كبرى على
المبادئ الاساسية للامم المتحدة واهدافها . وفي هذا الصدد ، أعلن ان رواندا
تعتمد على الامم المتحدة في توجيه وتنسيق جهودها الرامية الى اقامة مجتمع دولي
يكون " أكثر عدالة وتضامنا وتماسكا " . (A/35/PV.12 ، ص ١٦) باعتبار ان منظماتنا
هي الاطار المثالي لذلك وانسب محفل للنهوض ، عن طريق الحوار والتشاور ، بتوعية كل
شعوب العالم فيما يتعلق بالنهج المتضافر المتسق الذى يكرس لهذه الجهود .

وفي المناسبة ذاتها ، أشاد رئيس جمهورية رواندا بمنظماتنا وذكر بانجازاتها
التي حققتها منذ انشائها . ومن ثم ، أعرب عن تقديره العميق للدور الذى تضطلع به
الامم المتحدة في صون السلم وتعزيز العلاقات الدولية القائمة على المساواة والاحترام
المتبادل بين الدول ، فضلا عن التضامن والتكافل القائم بين الشعوب . وقد أكد
رئيس جمهورية رواندا على ان هذا التقدير الكبير يقترن بما لاحظته بارتياح من الروح

التي تسعى الى احلال التضافر محل المواجهة، والمشاركة المنصفة محلا الاستغلال - تمثل دون شك، انجازا يدين به المجتمع الدولي لفعالية الامم المتحدة .

واني اذ اشير الى التحليل الذي عرضه رئيس جمهورية رواندا في بيانه أمام الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة، أؤكد ان هذا التحليل ذاته هو الذي يفصح عن تقديراتنا للامم المتحدة الذي ابرعته بالنيابة عن رئيس جمهورية رواندا وحكومتها بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشائها .

هذه الذكرى تضي أهمية خاصة على الدورة الحالية للجمعية العامة، اذ تمثل معلما رئيسيا من معالم الطريق وحدثا بارزا في تاريخ منظماتنا، حدثا ينبغي ان نحتفل به بطريقة خاصة للخاتمة، لانه يمثل مرحلة هامة، بعد انقضاء اربعين عاما، من مراحل هذا المشروع النبيل الذي يقربنا من المثل الاعلى الذي التفت حوله الشعوب جميعا، المثل الاعلى الذي كان اساسا لانشاء هذه المنظمة .

انها مناسبة خاصة للغاية تتيح لنا فرصة فريدة لكي نجدد ايماننا المشترك بهذا المثل الاعلى والتزامنا الصارم الذي لا يحيد بالا ندخر وسعا في تعزيز الاهداف المنبثقة منه . وفي نفس الوقت، تتيح هذه الذكرى الاربعين الفرصة لتقييم الانجازات التي حققتها منظماتنا ليتسنى لها وضع انشطتها المقبلة على ضوء التحديات التي يتعين عليها ان تساعدنا، كما حدث في الماضي، على التصدي لها . وتمثل تلك التحديات في ضرورة مواصلة العمل ومراعاة الحذر حتى يتسنى للسلم، الذي هو ثمرة النظام القائم على العدالة، ان يزداد قوة وتعزيزا .

ويتعين علينا جميعا، داخل اسرة الامم المتحدة الكبيرة، ان نسعى جاهدين لنجعل من هذه الذكرى الاربعين نقطة تحول تبرز، أكثر مما مضى، تصميمنا على العمل متضافرين حتى تصبح هذه المرحلة الحاسمة في حياة اسرتنا الدولية علامة بارزة لبداية عصر جديد من السلم والتقدم يرتبط، حقيقة، بانشطة الامم المتحدة في اطار الروح المتمثلة في الشعار المختار لهذه الذكرى : " الامم المتحدة من اجل عالم أفضل " . ومن ثم، فان الاحتفال بالذكرى الاربعين يتيح لنا الفرصة لكي نفكر

ملياً في الدور الذي اضطلعت به منظماتنا والدور الذي يمكنها، بل يتعين عليها، ان تضطلع به مستقبلاً وفقاً للمهمة المحددة لها .

لقد أكدت الامم المتحدة وجودها على مر السنين وما زالت، باعتبارها المحفل الخاص الذي اتيح فيه، لحسن الحظ، شعوب العالم من كافة القوميات والاعراق والمعتقدات المتنوعة والايديولوجيات المختلفة - تدارس المشاكل التي تفرق المجتمع الدولي معا بغية تبادل وجهات النظر وتحقيق التكامل في اطار من الحوار البناء .

وعندما تقرر انشاء الامم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الهدف " انتاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف " . وفي هذا السياق، ظل السلم دائماً محسوراً

مناقشات منظماتنا، بل بات الهدف الاسمي للامم المتحدة الذي يتعين علينا ان نسعى اليه من خلال احترام المبادئ الاساسية للامم المتحدة .

وحتى اذا كان شبح الحرب لم يختف تماما من اذهاننا ، فان المجتمع الدولي يدرك تمام الادراك الطبيعة الايجابية بشكل عام للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لمنع حالات الصراع والتوتر القائمة منذ عام ١٩٤٥ من ان تتحول الى حرب عالمية جديدة . الا ان المجتمع الدولي يدرك ايضا ضرورة مضاعفة جهوده . وفي نفس الوقت ، سعت منظماتنا سعيا نشطا من اجل تعميق وتوسيع ابعاد السلم ، بربط مفهومه ربطا وثيقا بالمقصد الثالث في الميثاق ، وهو تحقيق التعاون الدولي ، وهو تعاون قصد منه ان يتيح للدول الأعضاء ان تثري بعضها البعض بمواردها وخبراتها المكتسبة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد .

وهكذا نجد أن الأمم المتحدة كرسست نفسها في مجالات عديدة لتعزيز التعاون المستلهم من التصميم الذي لا يحيد على اقامة وممارسة التضامن والتكافل ، ولا سيما من خلال وكالاتها المتخصصة .

وعشية السنة الدولية للسلم ، التي سيناقش موضوعها خلال الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء المنظمة ، تعلن جمهورية رواندا مرة أخرى نفسها طرفا في الجهود الرامية الى تمكين المجتمع الدولي من التصدي بنجاح للتحدى المضاعف المتمثل في ايجاد مناخ من السلم والوثام في سائر انحاء العالم وتحقيق التكامل الفعال بين الشعوب من اجل تعزيز التنمية .

هذه هي التأمّلات التي تود جمهورية رواندا ان تشاطر فيها زلاءها في اسرة الأمم المتحدة ، دون ان تزعم انها تضع تقييما شاملا لانجازات منظماتنا . وتأخذ هذه التأمّلات شكل اشادة تعرب فيها عن رضاها عن السمة العالمية لمنظماتنا . وسوف يقوم وفد رواندا بزيادة توضيح هذه المسائل اثناء مناقشات الدورة الحالية التي تستهدف تقييم الموقف ومعالجة المشاكل الرئيسية التي تسهم المجتمع الدولي حاليا والتي تندرج تسويتها في اطار المهمة السامية والنبيلة لمنظماتنا .

وتشترك جمهورية رواندا في هذه المناقشة ، وهي فخورة بارتباطها الشرع بالمهمة التي بدأها منذ ٤٠ سنة مضت ٥١ بلدا - وصل عددها الآن الى ١٥٩ شريكا على قدم المساواة ، ويعود الفضل في ذلك اساسا لعملية انهاء الاستعمار التي اضطلعت الامم المتحدة بدور حاسم فيها .*

وفي هذا الصدد ، نجد ان من محاسن الصدف بوجه خاص ان يتزامن الاحتفال بهذه الذكرى الاربعين لانشاء المنظمة مع الذكرى الخامسة والعشرين لاصتداد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، وهو القرار الذي اتخذ شكلا ملموسا في التحرك السريع الذي نالت من خلاله فالبية الدول الافريقية استقلالها ، والذي جعل من الممكن للشعوب الافريقية ان تتواجد وتعلن مشاعرهما كواقع حي على الساحة الدولية . وينبغي ان يستفرد هذا العنصر باعتباره عنصرا هاما وحاسما بشكل خاص في تقييمنا لانجازات منظماتنا خلال العقود الأربعة الاولى من حياتها واجتهادنا في تحسين واستكمال العملية التي بدأناها للقضاء على آخر معارسل الاستعمار . ويجدر بنا ان نبرز ذلك ونحن نشيد بالامم المتحدة التي تمكنت شعوب العالم الثالث بفضلها من ان تشارك مشاركة فعالة في الحياة الدولية وفي صياغة السياسة العالمية من منطلقات واقعية بعد ان رفضت القدرية الاستسلام لما كانت فيه من اوضاع .

وكم كانت احتفالاتنا بالذكرى السنوية الاربعين لمنظمتنا ستصبح باهرة لواقترنت بالرضا الكامل فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الأساسية لرسالتها .

متعين علينا اذن ان نسلم باننا نحتفل بهذه الذكرى في سياق تتطلب منا الواقعية فيه أن نتذكر ان نستسلم الى اليأس او نفرط في التفاؤل ، الشواغل التي ينبغي ان ينصرف اليها جهدنا في مواجهتنا للتحديات التي مازال علينا ان نتغلب عليها في المجال السياسي ، ودون ان يفوتنا ان نغتنم ايضا الى العوائق التي تعترض

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوزيري (تونس) .

طريق السلم والامن الدوليين ، ونغطي ايضا في المجال الاقتصادي والسياسي الى الطائفة العريضة من الصعوبات التي تواجه بلدان العالم الثالث بوجه خاص وهي تحايل تعزيز تنميتها .

واذ نشير الى هذه الصعوبات التي تحدد ابعاد المأساة التي تعانيها بلدان كثيرة ، خاصة في افريقيا ، اود ان اكرر خالص شكرنا للبلدان الصديقة وكذلك للهيئات الدولية التي ساعدت شعب رواندا في جهوده الانعاشية بمساهماتها التي تقدرها حق قدرها ونسعى الى استخدامها استخداما رشيدا قدر استطاعتنا .

رغم ظهور بعض العلامات المشكوك فيها وفيير المستقرة على حدوث انتعاش فسي بعض البلدان المصنعة . مازالت الازمة الاقتصادية العالمية مستمرة . وهي تزيد من الاختلالات التي تطبع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية . كما انها تعوق جهود بلدان العالم الثالث في تعزيز تنميتها . واسمحوا لي ان اذكر في هذا الصدد افريقيا كمثال . ففي تلك القارة نجد ان تردى الاحوال الاقتصادية في الوقت الحالي في عدد كبير من البلدان الافريقية جلعها تواجه مشاكل مثيرة للقلق بصفة خاصة ، الى جانب ازمة غذائية اقترنت بأزمة اقتصادية ومالية ذات ابعاد خطيرة .

وفي افريقيا ، حيث توجد غالبية البلدان التي صنفتها الامم المتحدة ضمن فئة اقل البلدان نموا ، نجد ان المشاكل الغذائية المتعاقبة ، بالاضافة الى الاضطرابات المناخية ، قد زادت من تفاقم الحالة التي كانت بالفعل فيير مستقرة وحرجة ، وهي حالة تضرب بجذورها في ازمة اقتصادية دولية خانقة تعاني منها دول العالم الثالث بدرجات متفاوتة ، في حين تجد اقل البلدان نموا أنفسها مواجهة بآثارها السلبية بحدة متزايدة . هذه الازمة التي تؤثر ايضا على البلدان المصنعة متقدمة النمو ، ادت الى انتكاس اقتصادي خطير وأدت الى انخفاض حاد في معدل التنمية في سائر انحاء العالم الثالث ، مما ادى الى تدهور متزايد في اوضاع مديونيتها الداخلية والخارجية وضيق مجالات التعاون .

وفي مواجهة هذه الازمة صغية فتح آفاق جديدة امام البلدان التي ترمكها هذه الازمة ، ولا عطائها القوة الدافعة للمحافظة على بقائها ولا استعدادة زخمها في التنمية فحان الوقت لان نقيم ونعزز مفهومنا واقعيًا ومتطورًا للتعاون الدولي ، ولان نواجه تحدي التنمية في ظل التضامن والتكامل الفعالين اللذين يأخذان في الاعتبار مصالح وحاجات كل الاطراف ، ولان نسبح للامم المتحدة أن تظل تتصدى في هذا السياق للتحديات التي يفرضها عليها التاريخ .

صغية التصدي لهذه التحديات ، على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدًا كي يحول النظام الاقتصادي الدولي الحالي الى نظام أكثر انصافًا وأكثر توازنًا في حين يتميز بعدم التكافؤ والاختلالات الهيكلية . كما يتعين عليه أن يتصدى للمآسي الكاسنة في الفقر الذي يمثل المشكلة الكبرى في نهاية هذا القرن ، وكذلك أن تستخدم الطاقة والاصرار اللازمان للقضاء على النزاعات والتوترات بين الشعوب وبين الدول .

صغية اقامة عالم يوجد فيه تضامن حقيقي على مستوى المجتمع الدولي ، على منظممتنا أن تبدى روحًا خلاقية ومثابرة في اسهامها الفعال في احداث التغيير الجذري في العلاقات الراهنة التي ما زالت تتناقض مع اهداف التضامن والتكامل التي التزمت بها الدول الممثلة في هذه الجمعية عند ما قبلت بميثاق الامم المتحدة .

ان الانفتاح والتعاطف مع الشعوب والامم الاخرى كما ثبت مع روح الميثاق وهو مرجعنا جميعًا ينبغي أن يسمح لهذا الجزء من العالم الذي ما زال متخلفًا بالتخلص من العوز كي يرسوبدوره على شاطئ الرخاء .

وفي هذا الصدد ، فان الطريق محدد من خلال النداءات المتكررة من جميع الجوانب من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التضامن ، ومن أجل ايجاد عالم أكثر عدلًا وأكثر انسانية .

وانطلاقًا من هذه الروح ، تتعهد شعوب العالم الثالث ضد الالبيات التي تجعل من الاغنياء أكثر غنى على حساب الفقراء الذين يصبحون أكثر فقرا .

ان نمو اقتصاد البلدان الصنعة رهن ببقاء وتنمية شركائها في العالم الثالث ، ولا يمكن أن نحلم برخاء شعوب البلدان المتقدمة النمو وحدها ، والتسليم بهذه الحقيقة هو بمثابة مناشدة موجهة الى كل الشعوب بأن تبدي التضامن المستمر بما يخدم مصالحها . وهذا التسليم يتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير المحددة والعملية التي يمكن أن تسمح لبلدان العالم الثالث أن تسيطر على مشاكل تنميتها على أساس من الواقع ومن أجل الهيمنة على التطورات في المستقبل . وانطلاقا من هذه الروح ، يتعين أيضا أن تطرح مشكلة التعاون بأبعاد جديدة ومبتكرة وذلك بغية زيادة تأثير المساعدة الانعائية فسي اطار مفهوم يأخذ في الاعتبار الاحداث الفورية وكذلك ضرورة ضمان تحقيق افضل النتائج فسي مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويجب أن تقوم علاقات تعاون تستهدف السماح لكل شريك بأن يحقق مصلحته مع الاقتناع بأن التنمية التي تتطلب اليها جميع الشعوب ستكون دوما رهنا بالجهود التي تبذلها من أجل العمل معا على تحقيق مستقبل أفضل وحل المشاكل الناجمة عن الوضع الراهن من أجل اقامة حوار حقيقي بين الشمال والجنوب والتنفيذ الفعلي لسياسة التعاون السدي تسعى منظمتنا الى جعله تعاونا فعّالا لاسيما من خلال برامج وكالاتها المتخصصة .

وفي اطار الأنشطة والمبادرات التي تسعى الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وتوازنا ، فان جمهورية رواندا مقتنعة بضرورة تعزيز وزيادة التعاون الافقي بين بلدان العالم الثالث . ان هذا الاقتناع يتجلى في الواقع في الجهود التي تبذلها حكومة رواندا تماشيا مع الاهداف التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية وهي اهداف تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي الذي سيسمح لافريقيا بتحقيق اعتمادها الجماعي على الذات في ضوء التكامل الفعال والتضامن النشط .

لقد تم تأكيد هذه الاهداف مرة ثانية رسميا في المؤتمر الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات لبلدان منظمة الوحدة الافريقية مع الامل في أن يقوم المجتمع الدولي بتعبئة نفسه بشكل خاص تحت اشراف منظومة الامم المتحدة لتقديم كل مساعدة ممكنة لافريقيا في عملية

تحقيق برنامج أولوياتها الذي يهدف الى مواجهة الازمة التي نواجهها ، ولكي توفر فسي نفس الوقت الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادها في كل من بلدانها وفي القارة بأسرها . وفي هذا الصدد ، فان افريقيا تعتمز اعطاء الاولوية لزيادة طاقتها الانتاجية في مجال الزراعة وذلك من أجل ضمان تحقيق اكتفائها الذاتي الغذائي وتكريس الجهود اللازمة لتعزيز القطاعات الاخرى مثل قطاعات النقل والاتصالات والصناعة والتجارة والمالية وهي كلها لها أهمية اساسية في مجال تنمية اقتصادها الذي عصف به الكساد العالمي الذي يزيد من آثاره الضارة الكوارث الطبيعية التي يواجهها عدد كبير من الدول الافريقية . ان جمهورية رواندا الى جانب شركائها الافارقة يحدوها الأمل في التصدي للتحدي الضاعف من أجل البقاء والتنمية في اطار استراتيجية التكامل التي نادت بها منظمة الوحدة الافريقية .

ان النجاح العملي لتلك الاستراتيجية سيتوقف على الجهود التي تكرسها الدول الافريقية من أجل تنفيذها على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي ، وكذلك على الدعم الذي تعول عليه في اطار التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف مع الدول المصنعة والتعاون الافقي فيما بين بلدان العالم الثالث .

واذا كان للانتعاش الذي احرزته بعض البلدان المصنعة أن يمتد الى غالبية البلدان في تلك المجموعة وأن يستقر وهو ما نأمل به ، فان احتمالات وصول هذا التحرك الى بلدان العالم الثالث مازالت محدودة نسبيا في المستقبل القريب .

ان هذه الحالة ترجع اساسا الى الاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بالانتاج والاستثمارات والتجارة ، وهي اختلالات مستمرة على حساب البلدان الفقيرة التي لديها موارد محدودة .

وتستحق البلدان التي على شاكلة رواندا والتي تندرج في فئة أقل البلدان نمواً عناية خاصة بل وساندة أكثر فعالية بما يتيح لها تخفيف الأعباء التي تنوء بها ومعالجة مشاكل التنمية الخاصة بها . وقد اعترف المجتمع الدولي بضرورة بذل جهود خاصة لمساعدة تلك البلدان وانطلاقاً من هذه الرؤية اعتمد برنامج العمل الجديد الزاخر خلال المؤتمر المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ تحت رعاية الامم المتحدة .

وتعلق جمهورية رواندا امالاً كثيرة على تطبيق هذا البرنامج الذي يتكامل مع تعزيز العلاقات الجنية على تدعيم تقدم الشعوب على طريق التنمية .
وفضلاً عما اشترت اليه توا من تحديات اجتماعية واقتصادية يواجه المجتمع الدولي ازمت وتوترات سياسية تشيع مناخاً من انعدام الامن في العالم .

وما زالت حكومة رواندا تشعر بالقلق ازاء تلك الازمت والتوترات التي ترجع بصفة عامة الى تنازع المصالح أو الى الاعمال التي تستهدف عرقلة تحقيق الطامح المشروعة والطبيعية للشعوب المقهورة التي تبغى تأكيد حقوقها الاساسية والجوهرية والنهوض بها مهما كلفها ذلك من ثمن ولا سيما فيما يتعلق بحقها في الحرية والاستقلال .
وتجدر الملاحظة انه لم يطرأ أى تغيير يذكر من شأنه أن يبدد أسباب القلق الذي تبدى في هذا الصدد خلال الدورة السابقة التي عقدتها الجمعية العامة . وان أعرض مرة أخرى للمشاكل التي تشهدها مناطق من العالم يبدو أن الشقاء اتخذها مستقراً له أجد لزاماً على أن أؤكد باسم حكومة رواندا أن هدير الشعوب المبتلاة بذلك البؤس والشقاء لا يمكن أن يكون موضع تجاهل من جانب بلدان تعلن تأييدها الكامل للمثل العليا التي تتبغى العمل الامم المتحدة منذ أربعين عاماً على تعزيزها وفقاً للأهداف الواردة في ميثاقها .
ان الحالة السائدة في الجنوب الافريقي تضيق من مجال وعمق ابتهاجنا ان نحفل بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتسيء السي جلال تلك المناسبة .

ومنذ أن اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يراود المجتمع الدولي كل سنة الأمل في الاحتفال بتحرير ناميبيا وضمتها الى منظمنا بوصفها عضواً كامل العضوية ولكن كل

عام ينقضي لا يخلف لنا سوى مشاعر خيبة الأمل المفعمة بالمرارة . والواقع ان نظام الاقلية العنصرى القائم في بريتوريا يتماذى على مر الاعوام في تحدياته لا فريقيا وللمجتمع الدولى بأسره .

ونحن نشهد في هذا السياق مناورات تسويقية تستهدف معالجة مسألة ناميبيا خارج الاطار السليم الذى حددته لها الامم المتحدة عام ١٩٧٨ . بل أن مجلس الامم تعين عليه أن يتصدى لصلف هذا النظام الذى لا يرتدع والذى يعدتق وينتهج مبادئ مبتذلة نابذة من عنصرية عفا عليها الزمن وتشير الحقن فهولا يتوسع تجاوز مرحلة التهديد الى العمل مثلما فعل عندما قام باحلال ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ويندهوك متحديا بذلك قرارى مجلس الامم ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ويتعين على المجتمع الدولى أن يحاذر من استمرار هذا الوضع " المؤقت " أكثر مما ينبغي حتى لا يطمس ما حددته القرارات والمقررات ذات الصلة ، ولا سيما تلك الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، من معالم لما يجب أن تكون عليه الحالة الطبيعية والنهائية في ناميبيا حيث ينتظر الشعب ويناضل منذ سنوات في سبيل تحقيق مطامحه فى حق تقرير المصير والاستقلال .

ومما لا يخفى على أحد أن احلال حكومة صنيعة في ناميبيا يشكل تحديا وانتهاكا جديدين لخطة التسوية التى اعدتها الامم المتحدة لتقود هذا البلد الى الاستقلال . فالى متى سيمظل المجتمع الدولى مكثفيا بالاعراب عن استنكاره لما يواجهه من تحديات الاقلية البيضاء الحاكمة في بريتوريا التى تتصرف بصلف ووقاحة والتى تتطوى ممارساتها وقوانينها العنصرية ، وهى مذهبها الرسمى ، على اهانة لضمير الانسانية . ففي جنوب افريقيا ، يتسع نطاق القمع بصورة مطردة . ويقترن بحيل ادارية ودستورية ترمي الى تضليل الرأى العام الدولى باشاعة الاعتقاد بوجود بوادر اصلاح فى نظام بينبسى على مفهوم الفصل العنصرى ، نظام مازال ، بحكم طبيعته واهدافه ، رافضا لأية اصلاحات حقيقية .

ان قادة جنوب افريقيا ، ان يسعون الى تنفيذ مخططاتهم المجحفة والفسادية الرامية الى ادامة سيطرة اقلية عنصرية تعتزم فرض قانونها واحلال حق القوة بدلا من قوة الحق في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ، يكتثرون من اللجوء الى التهديدات والتخويف والعدوان على دول خط المواجهة . فلم تسلم أى من دول الجنوب الافريقي من قرصنتهم ولا سيما أنغولا ووتسوانا وموزامبيق التي تتعرض دائما لافظع الاساليب التي تلجأ اليها جنوب افريقيا مهدية ازدرائها للمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية .

وفي هذا السياق ، هل يوجد أى سبب يبعث على تصديق ما تعلنه حكومة بريتوريا من نوايا سلمية ، أو يدعو الى المقاومة على امكانية أن تغير ما بنفسها بينما ما زال هدفها يمثل في فرض ارادتها بالقوة لبسط هيمنتها على شعوب انهكت قواها أو اضطرت للخضوع لهبط وما هي ردود الفعل التي ينبغي أن يجابه بها المجتمع الدولي امعان نظام بريتوريا في تحديه .

وفي داخل البلاد تدعم المقاومة صفوفها في مواجهة الاضطهاد والقمع وتتزود بالوسائل الكفيلة بتحقيق المطامح المشروعة للاغلبية بقيادة حركات التحرر الاصلية المعترف بها على الصعيد الدولي . ولن تغلح الاقلية العنصرية الحاكمة في النيل من عزميتها أو في تضيق نطاق النضال الذي تخوضه المقاومة في سبيل القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض .

أما عن خارج جنوب افريقيا ، فينبغي للمجتمع الدولي أن يعلن التعبئة بشكل أكثر فعالية ليفرض على هذا النظام البغيض تدابير قسرية مضافة من شأنها أن تحطه على التعقل وتوخي طريق الصواب الذي عمدت مبادئ وقواعد الاخلاقيات الدولية التي يمعن هذا النظام في رفضها .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغوطا لا تعرف اللين أو التراخي على النظام القائم في بريتوريا بغية تحقيق الاهداف التي حددها لاسقاط آخر معاقل الاستعمار في الجنوب الافريقي وتهيئة المجال لاجلال نظام ديمقراطي يحترم الحقوق والمطامح المشروعة للاغلبية في جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، عليه أن يقدم التعبير الملموس عن أداء واجبه بفعالية عن طريق المساندة التي يقدمها على جميع المستويات الى حركات التحرير التي تناضل ضد ذلك النظام ، وتأييد دول خط المواجهة التي ظلت هدفها لسياسة زعزعة الاستقرار والعدوان التي تتبعها بريتوريا .

وفي مواجهة عناد و صلف نظام الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي الذي يهزأ بالمبادئ التقليدية للفضيلة والأخلاقيات الدولية ، تراود جمهورية رواندا ، وبتفاؤل ، أحلام اليوم الذي يتحقق فيه ، وفقا لمجرى التاريخ الحتمي ، حصول ناميبيا على استقلالها حقا ، ومصالحة جنوب افريقيا مع المجتمع الدولي بعد تخليها عن سياسة الفصل العنصرى المخزية التي عفا عليها الزمن ، بحيث تكفل قيام مجتمع تسوده مبادئ الديمقراطية .

أود أن أهدى هذا الحلم ، وهو حلم يتوافق مع آمال كل الشعوب الممثلة في هذه الجمعية ، الى منظمنا بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسها . وتستند آمالنا على الاعتقاد الراسخ بأن الوقت قد حان كي يتخلى قادة جنوب افريقيا عن مبادئهم البالية التي تستند اليها أيد يولوجيتهم فتسبب في هوة عميقة تغزر بينهم وبين الشعوب الأخرى . وفي هذا السياق ، لن ينخدع المجتمع الدولي بمجرد التظاهر بالاصلاح وسيظل يطالب بالقضاء قضاء مبرما على نظام الفصل العنصرى البغيض ، ومن ثم يؤيد ويساند نضال المقاتلين في سبيل الحرية الذين يتحدون مباشرة نظاما أدت سياساته وممارساته الى اثاره أشد صور الاستنكار حدة .

ان تنفيذ القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة هو وحده الذى سيمكن شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تحقيق تطلعاته المشروعة والعميقة الى السلام والحرية والاستقلال وصون وحدته وسلامته الاقليمية .

وفي افريقيا أيضا ، هناك شعب آخر هو الشعب الصحراوى يتطلع كذلك الى السلام ، ويعتزم الحصول على حقه في تقرير المصير ، وهو حق عالمي ينبع من الاخلاقيات الدولية .

تعتقد جمهورية رواندا أن التسوية المنصفة لمسألة الصحراء الغربية لا يمكن التوصل اليها الا عن طريق الحوار المخلص الصادق وتوافر الارادة السياسية لاحترام حق تقرير المصير . وبهذه الروح ، ينبغي لطرفي الصراع أن يلتزموا دون مزيد من الابطاء باجراء مفاوضات مباشرة تستهدف القيام باستفتاء من شأنه أن يمكّن الشعب الصحراوي من تقرير مستقبله بحرية ، وهو ما دعت اليه كل من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

في العام الماضي ، ومن فوق هذه المنصة ذاتها ، وعند ابداء الأسف بشأن الأعباء التي تهدد بصورة كبيرة تعزيز مناخ الأمن في أفريقيا ، أشرت الى أن هذه القارة لا تحتكر حالات التوتر والصراع . ففي الشرق الأوسط استمر العذاب الطويل للشعب الفلسطيني لأكثر من ثلاثين عاما ، وكما هي الحال في جنوب افريقيا ، تمنع دولة اسرائيل في تحديها ، المرة تلو المرة ، وتستعين بالمبادئ التي أرساها القانون الدولي ، فتنتهج سياسة غير مقبولة ومتصفة بالصفاء ازاء الشعب الفلسطيني والبلدان المجاورة التي تتعرض باستمرار لتهديدات اسرائيل وأعمال العدوان التي ترتكبها على سلامتها الاقليمية .

وفي هذا الصدد ، ينبغي حقا أن نذكر بالحالة في لبنان ونؤكد أن جمهورية رواندا تؤيد ، تضامنا مع الشعب اللبناني ، الجهود المبذولة من أجل صون الأمن الداخلي لذلك البلد ، واحترام سلامته الاقليمية وسيادته واستقلاله . وفي الوقت نفسه ، لا تزال جمهورية رواندا مقتنعة بأن التسوية الدائمة والعادلة لقضية الشرق الاوسط تتطلب أولا الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحترامها وممارستها بحرية تحت رعاية مثله الشرعي والحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية ، علاوة على الانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة منذ عام ١٩٦٧ . ان السعي الى هذه التسوية ينبغي أن يسترشد أيضا بمقتضيات العدالة ويأخذ في الاعتبار الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني المستندة الى الشرعية الدولية .

وإذ تشعر جمهورية رواندا بالقلق إزاء مصير الشعب الفلسطيني وعدم الاستقرار المستمر في لبنان ، تشعر أيضا بالقلق إزاء استمرار الحرب بين العراق وإيران ، وهي حرب اتخذت أبعادا متزايدة الخطورة . وتؤيد حكومة رواندا المبادرات وجهود الوساطة الرامية إلى وضع حد لذلك الصراع بين الأخوة .

وفي آسيا ، تقوض هدف تعزيز السلم والأمن بصورة خطيرة بسبب استمرار مناخ التوتر والتأزم في أفغانستان وكمبوتشيا . وفي هذا الصدد ، تؤكد جمهورية رواندا من جديد التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتؤيد المقررات ذات الصلة التي اتخذتها منظماتنا من منطلق الحاجة إلى احترام ذلك المبدأ احتراما دقيقا .

كما ينبغي أن يظل ذلك المبدأ ذاته ، بالإضافة إلى المبدأ الذي يطالب بالتسوية السلمية للمنازعات ، شعارنا في مواجهة حالات التوتر والصراع السائدة في أجزاء أخرى من العالم ، ولا سيما العالم الثالث ، بحيث يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق السلم والأمن وهما الضمان الوحيد للنجاح في الجهود المبذولة من أجل تعزيز رخاء الشعوب في إطار من التفاهم والوفاء .

وانطلاقا من الروح ذاتها ، وبالإشارة إلى المبادئ الأساسية لميثاق منظماتنا تقدر جمهورية رواندا تقديرا عميقا وتؤيد الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على أمل أن تؤدي تلك الجهود إلى تحقيق التطلعات المشروعة والمحسوسة بقوة للشعب الألماني في استعادة وحدته . وتشكل تلك الجهود أسهاما رئيسيا نحو تعزيز الانفراج الذي يعتمد عليه بدرجة كبيرة إقرار مناخ من الأمن والسلم في المجتمع الدولي .

وتعترف منظماتنا بحق الأمم التي تعاني من التقسيم في البحث عن الطرق والأساليب الكفيلة باستعادة وحدتها من خلال الحوار ودون تدخل أو ضغط خارجي . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، تؤيد رواندا أيضا المبادرات المحددة والجراءات التي تستهدف ضمان إعادة التوحيد السلمي للأمة الكورية .

لقد انشئت الأمم المتحدة من أجل هدف أساسي هو ضمان دعم السلم والأمن في العالم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بحقوق الإنسان . وانطلاقا من هذا ، يعتبر نزع السلاح جزءا لا يتجزأ من شواغل المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، ترى جمهورية رواندا أن نزع السلاح يرتبط ارتباطا جوهريا بتعزيز التنمية وأنه متعين ، بالإضافة الى وجوب اتخاذ تدابير فعالة ولمموسة في اطار من الحوار البناء بغية التصدي لكل الأخطار الناجمة عن مزايدات سباق التسلح واستمرار التوترات في العالم ، أن تتكامل هذه التدابير لتشكّل استراتيجية ترمي الى تحريّر الموارد التي تحتاجها بلدان محرومة كثيرة لحل المشاكل العسيرة والحادة التي تعترض طريق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفي هذا العصر الذي تكاد تندرج فيه منجزات العلم والتكنولوجيا في عداد المعجزات والذي لا يبدو فيه أن شيئا قد ظل بعيد المنال أو مستحيل التحقيق أمام عبقرية الانسان المبدعة ، كيف نطبق أكثر مما فعلنا التعارض الذي لا يطاق بين المآسي المؤلمة لشعوب العالم الثالث وخاصة بلدان أفريقيا التي أنهكتها المجاعة والفقر وأعبائها الديون الخارجية واعترضت طريقها أصعب العراقيل واكتفت بقاءها ومستقبلها أحلك الشكوك ، وبين الفضيحة المتمثلة في توجيه موارد بشرية وعلمية ومادية ومالية هائلة لانتاج أسلحة أكثر فأكثر تطورا في غمار تنافس يهدد بأن يودي بالبشرية الى الغناء ؟

عشية السنة الدولية للسلام ، الذي لا يمكن تصوره أو تحويله الى واقع ملموس بغير العدالة التي تفترض بدورها توزيع الموارد البشرية توزيعا منصفا ، تظل أفضل هدية يمكن أن تتلقاها الأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بمرور .٤٠ عاما على انشائها ، أن يصبح بالوسع أن نرى المجتمع الدولي وقد ازداد وعيه بالعلاقات الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، وبين مقتضيات الأمن وتطلعات الشعوب الى الرفاهية والرخاء .

بعد أن أكّدت على الشواغل التي تتشاطرها جمهورية رواندا مع سائر البلدان المحبة للسلام والحرية والمساواة والعدالة ، وهي شواغل مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي تفتقر بتوترات شتى على المستوى السياسي ، أود أن أضم صوتي الى صوت المتكلمين البارزين الذين سبقوني من فوق هذه المنصة ، فأقدم اليكم ياسعادة الرئيس باسم وفد رواندا بأطيب التهاني وأصدقها لكم شخصيا ولأعضاء هيئة المكتب الذين

انتخبتم معهم لتوجيه أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة التي تعقد في سياق محدد هو الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء منظمنا .

وأحرص في الوقت نفسه على الاشادة بالسفير بول لوساكا الذي ترأس باقتسدار أعمال الدورة التاسعة والثلاثين وأعمال اللجنة التحضيرية للاحتفال بهذه الذكرى ، مشرفا بذلك أفريقيا كلها وبلده زامبيا .

كما أن الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ليستحق بدوره أحرتهانينا التي يسرني أن أقدمها اليه باسم حكومة رواندا معربا له ، مرة أخرى ، عن التقدير العميق الذي يستحقه بفضل الدينامية والكفاءة اللتين يكرس بهما نفسه لتعزيز أهداف منظمنا والسعي لأن تظل بصورة مطردة الاطار المميز الذي تعرب فيه الشعوب عن أسمى تطلعاتها وقيمها الأساسية ، ليتسنى لها تجسيد التلاقي الصحي بين مصالحها وتحقيق التوافق التام بين سلوكها وسياساتها استنادا الى تكافل مصالحها .

ومن هذا المنطلق ، لا يزال يحد وجمهورية رواندا الأمل في أن تكون الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة بالفعل مناسبة تقيم فيها بلا مجاملات منجزات العقود الأربعة الماضية ، بغية التوصل الى تصور دقيق لما يمكننا أن نفعله جميعا وأن ننجزه بنجاح وذلك حتى يمكننا أن نجسد باطراد أهدافنا المشتركة ، يحد ونا الاصرار على أن تظل راية المثل العليا التي ألهمت واضعي الميثاق الموقع في ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو عالية خفاقة .

وبهذه الروح ، ينبغي أن تكون الذكرى الأربعين لعضوية دولة عضو مناسبة تؤكد فيها من جديد التزامها بتعزيز هذه المثل العليا ، اعلانا من المجتمع الدولي عن تمسكه بصون مستقبله واحلال سلم حقيقي ودائم وتمكين بلدان العالم الثالث من الافلات من دائرة التخلف والانتفاع من الخفض الفعلي لحدة التوترات التي كثيرا ما تكون هي ضحيتها .

وهكذا يجب علينا ، علاوة على اعلانات المبادئ التي نكرسها للتأكيد على وحدة الشعوب في المصير ونطالب فيها بضرورة اعطاء دفعة جديدة لسياسة الانفراج والوثام والتعاون ، أن نحصر على أن تظل هذه الذكرى مرحلة حاسمة في تعزيز

دور منظماتنا في التصدي للتحديات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتغلب عليها لتحويل مجرى الأحداث بطريقة تجعلنا نتجنب المزالق التي ستظل تعرقل المجتمع الدولي ان هو فقد الاصرار الجماعي على تحويل الأهداف الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو الى أعمال ملموسة .

ويكرر شعب رواندا رسميا ، اقتناعا منه بأنه انما يشارك في هذا الصدد سائر الشعوب التي تتولى مثله الى تحقيق التطلعات التي أعرب عنها في ١٩٤٥ ارادتها وايمانها ، التزامه الناشئ عن انضمامه الى هذا الميثاق الذي تشكل مبادئه ضمان للبشرية في سعيها الى السلم والامن والرخاء .

عاشت الأمم المتحدة في ظل احترام هذه المبادئ الأساسية ومن أجل تحقيق اهدافها النبيلة والسامية .

السيد هارا (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان من دواعي

سروري ان أتقدم اليكم ياسيادة الرئيس بالنيابة عن رئيس بلادي فخامة السيد الدكتور هـ . كاموزو باندا ، وباسم حكومة جمهورية ملاوي وشعبها وباسمي شخصيا ، بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

واني لموقن من أن قدراتكم المهنية التي أثرتها سنوات الخبرة الدبلوماسية تؤهلكم بصورة فريدة لشغل هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الأربعين للجمعية العامة ، وان وفدي لعلى ثقة من أن الجمعية العامة ستتمكن في ظل قيادتك الرشيدة من انجاز أعمالها بفعالية ونجاح .

أود أيضا أن أتقدم لسلفه سعادة السيد جون بول فيرمينيولوساكا ، السفير والممثل الدائم لجمهورية زامبيا لدى الأمم المتحدة بتقدير بلادى ، للاسلوب القدير والحكمة والمهارات الدبلوماسية منقطعة النظير التي ميزت فترة رئاسته للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . كما أتقدم له بأطيب تمنياتي للمستقبل .

وباسم جمهورية ملاوى ، حكومة وشعبا ، أود أن أعبر عن تعاطفنا العميق لحكومة المكسيك وشعبها لما لحق بهما من خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات ، نتيجة للزلزال المدمرة التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد .

ان الأمين العام للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دى كويبار يستحق منا اشادة خاصة لما يبذله من جهود لاحلال السلم في المناطق التي مزقتها الحروب وما يقوم به من وساطة شخصية ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة قبرص والعرب بين ايران والمراق .

ان الدورة الاربعين للجمعية العامة لا بد من اعتبارها أهم الدورات وأكثرها تميزا في تاريخ المنظمة منذ نشأتها . فهذه الدورة سوف تدخل سجلات التاريخ كأحد الاحداث فائقة الأهمية ، وهي هامة لأن الهيئة العالمية تحتفل بالذكرى الأربعين لانشائها . وخلال تلك العقود الأربعة اتاحت الأمم المتحدة للعالم ، بوجه عام ، التمتع بأطول فترة من السلم دون نشوب حرب عالمية أخرى بنفس جسامه الحربين العالميتين السابقتين . هذه الفترة الطويلة من السلم والطمأنينة ترجع الى الجهود التي لا تكلل التي اضطلعت بها هذه الهيئة العالمية والتي لولا تدخلها لخاض العالم مرة أخرى تجربة حرب مروعة وحشية ومدرة تستخدم فيها احدث اسلحة التدمير .

لقد أنشئت الهيئة العالمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين على أساس المصالح المشتركة والجهود الدولية المتضافرة لتجنب نشوب حرب عالمية ثالثة . ان عقد الاباء المؤسسون عزمهم على الحيلولة دون نشوب حرب عالمية أخرى وانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الانسانية مرتين احزاننا يعجز عنها الوصف

وتعزيز الحق الأساسي لكل فرد في العيش في حرية والتمتع بحماية القانون في بلاده .

ان وفدي يدرك أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هدف معقد ومتعدد الجوانب يؤثر على العديد من الأنشطة الانسانية المختلفة . وفي سعيها لتحقيق السلم والأمن الدوليين تعهدت أمم العالم رسميا بأن تتعلى بالتسامح فيما بينها وان تعيش في حسن جوار ، وبالتالي توفر لشعوب العالم حياة أسعد .

وقد عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجلس الأمن ، وهو أحد الأجهزة الرئيسية بالهيئة العالمية ، بمسؤولية أساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . فالصياق يخول مجلس الامن وزع قوات ميدانية مسلحة ، تده بها الدول الأعضاء ، لا استعادة السلم والأمن الدوليين وتوطيد أركانها .

وفي مناسبات عديدة دعيت الأمم المتحدة الى منع الحالات الخطيرة المتفجرة من التطور الى أبعاد من شأنها اشعال الحروب التقليدية . ورغم الكثير من العقبات والنكسات والاحباطات ، وعدم وجود تعاون بين الدول الأعضاء ، واصلت الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها بوصفها منظمة صانعة للسلم وحامية له .

ولئن كان وفدي يقدر دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بما في ذلك دور مجلس الامن في هذا الصدد ، فاننا نشعر بقلق عميق ازاء الطريقة التي دأبت بها بعض الدول الأعضاء على انتهاك قرارات ومقررات الأمم المتحدة على هواها وبصورة سافرة وصارخة ، بينما يتعين على كل الدول ، تمكيننا لمجلس الأمن من تنفيذ مقرراته وقراراته أن تقدم اليه أقصى درجات التعاون .

لقد اعتمدت الامم المتحدة خلال فترة وجودها العديد من القرارات بشأن قضايا كبرى ، الا أن تنفيذ تلك القرارات كان صعبا ، ان لم يكن مستحيلا ، لعدم توافر الارادة السياسية لدى بعض الدول الاعضاء . وكنا في بعض الاحيان نعتبر أن حق النقض الذي يمارسه الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ، هو المسؤول عن شلل فعالية

قرارات ومقررات الام المتحدة . لكن اسمحو لي أن أقول أن هذا لا يستتبع بالضرورة أن تكون كل القرارات والمقررات دائما عليية ، بحيث ان استخدام حق النقص في تلك الحالات يمكن اعتباره ايجابيا .

ومن طريق الأمم المتحدة تتوافر للدول الأعضاء الفرصة لأن تتلاقى ، وتجري مناقشات صريحة وبناءة ، وتتبادل وجهات النظر بشأن حل المشاكل . وأعتقد أن الأمم المتحدة قدمت على مر السنين اسهامات كبيرة صوب صون السلم وتحقيق الرخاء العالميين . كما أنها ، من خلال وكالاتها المتخصصة ، كانت عاملا حافزا في تنشيط الاعمال المضطلع بها في مجالات أخرى والنهوض بها . ولقد مرت القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية في العالم بتغيرات عميقة ، مما جعلها الان متكافلة . هذا التكافل زاد من تعقد المشكلات وأدى بالتالي ، في بعض الاحيان الى نشوب خلافات حادة فسي وجهات النظر بين مجموعات البلدان المختلفة . لكنه في الوقت ذاته ، أكد على تبادلية المصالح ، والحاجة الى التفاهم والتعاون . فعلىنا ان نحتفل بهذه الدورة الأربعين بالتأكيد على الرغبة المشتركة لدى جميع الدول الأعضاء في مواصلة بذل الجهود المستمرة لرفع مستوى المعيشة في جميع البلدان . وهذا في جوهره مبرر وجود الوكالات المتخصصة .

وأود أن أشيد اشادة خاصة بالأمين العام وكل البلدان التي قامت بشكل أو بآخر بتقديم المساعدة للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . ان بلدان تلك المنطقة تأثرت تأثرا خطيرا بالنقص الحاد في المواد الغذائية ، الناجم عن الجفاف طويل الأمد الذي لم يسبق له مثيل والتصحر المتسارع والفيضانات والظروف المناخية المعاكسة الى جانب الكوارث الطبيعية الأخرى . ان افريقيا ، رغم حجمها الضخم وتنوعها وقدراتها الاقتصادية الهائلة ، مازالت حتى اليوم أقل القارات نموا ، الا أن البلدان الافريقية وفقا لأحكام خطة عمل لاغوس ، اعترفت فرادى وجماعات بالحاجة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء وامداداته ، والاعتماد الجماعي على الذات والتنمية

المستمرة . ان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يتعلق بمنح المواد الغذائية ،
وعمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ، والمعونة الخارجية المتصلة بها ، جهود نرحب
بها ونشني عليها ، لكنها لا تشكل الا حلولا مؤقتة للأزمة الغذائية في افريقيا .
أما ما تحتاجه افريقيا حقا فهو المساعدة المالية والتقنية التي تمكن القارة من
تحسين زراعتها ، وتدريب العاملين في القطاع الزراعي واجراء مزيد من البحوث لتحسين
غلة المحاصيل و انتاج وسائل حديثة في الزراعة ، والعدول عن زراعة الكفاف .

وأرجو أن تسمحوا لي بأن ابتعد قليلا عن الموضوع وأتطرق بإيجاز الى الحديث عن بلادى . وكما تدرك الجمعية العامة فان ملاوى تعتبر الى حد كبير بلدا زراعيا وليس لديها معادن تستغلها استغلالا اقتصاديا أو تجاريا . ومع ذلك يسعدني أن أحيط هذه الجمعية علما بأننا مكثفون ذاتيا من ناحية انتاج الأغذية وأن اقتصادنا يقوم في معظمه على الزراعة والصناعات الزراعية الخفيفة . وقد أمكن لملاوى تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية واحراز تقدم اقتصادى متواضع بسبب استجابة شعبنا الايجابية لدعوة قائدنا المستمرة الى العمل الجاد وبسبب استتباب السلم والاستقرار في البلاد . ان الهدف الرئيسي لسياسات ملاوى الانمائية هو الاستمرار في رفع وتحسين مستوى معيشة جميع السكان ، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية ويشكلون ٩٠ في المائة من سكان البلاد .

ويقوم الانتاج الزراعي أساسا على قطاعين فرعيين وهما قطاع الزراعة التقليدية في أراضي صغار الملاك ، والزراعة التجارية في الأراضي المستأجرة . وتشكل الرقعة الزراعية التي يقوم بزراعتها صغار الملاك حوالي ٧٠ في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد ، بينما لا تشغل الزراعة التجارية غير حوالي ٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة . والدور الرئيسي الذي يقوم به قطاع صغار الملاك الفرعي هو انتاج محاصيل غذائية تكفي الاستهلاك المحلي بينما يعرض الفائض للبيع . وينتج صغار المزارعين أيضا محاصيل نقدية لاغراض التصدير ولاستخدامها في الصناعات الخفيفة المعتمدة على الزراعة . ومن ناحية أخرى فان قطاع المزارع الكبيرة هو المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي عن طريق تصدير الدخان والسكر والشاي وزيت التنغ والبن وبنديق مكاديميا .

وتستدعي الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا وفي كثير من البلدان النامية الاهتمام الفوري . ومما يسبب القلق العميق لوفد بلادى أنه قد مضت أربعة عقود على انتهاء الحرب العالمية الثانية دون أن تتحقق مطالب البلدان النامية

العادة بالقضاء على التخلف الاقتصادى والسيطرة والاستغلال وتحقيق التقدم والتنمية القائمة على المساواة . وعلى الرغم من أن البلدان النامية تبذل كل ما في وسعها ، فان سرعة التنمية قد أصيبت بنكسات خطيرة في عديد من البلدان النامية بل وانعكس مسارها في أقل البلدان نموا وفي أكثر البلدان فقرا ، حيث ما زال الحرمان والفقر المدتع محنة يومية يعاني منها مئات الملايين من الناس . ولهذا دعونا الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

وقد وجه الأمين العام في بيانه أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى في العام الماضى تحذيرا الى العالم قال فيه :

" ان البقاء الاقتصادى للعديد من بلدان افريقيا يتهدده الخطر الآن . وما لم يهب المجتمع الدولى باستجابة سريعة كافية ستكون العواقب وخيمة للغاية على افريقيا . ولكن العواقب ستكون وخيمة أيضا على العالم بأسره " .
ولذلك ، يود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة لكي يناشد البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصناعية امداد البلدان النامية بالمزيد من المساعدات التقنية والمالية . لكي تتمكن من اصلاح واعادة تنظيم اقتصاداتها التي تأثرت بشكل كبير نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وزيادة المديونية وانخفاض أسعار سلعها التصديرية ، ويقترن بذلك تردى المناخ الاقتصادى بشكل عام . واننا نناشد البلدان المتقدمة النمو أن تنظر الى البلدان النامية كشركاء في التقدم لأن تنميتها ورفاهيتها ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنمية ورفاهية البلدان النامية . وسيكون نظر البلدان الدائنة في امكانية تحويل قروضها الرسمية ومعونات التنمية الى منح بادرة انسانية تستحق الترحيب وتؤدي الى تخفيف العبء الاقتصادى الواقع على البلدان ذات الدخل المنخفض . واننا نناشد من جديد العانحين المحتملين والتقليديين تقديم عون أكبر لافريقيا . ونعتقد أن المجتمع الدولى قادر على تقديم مساعدة سخية لافريقيا التي

يفتك بها نقص الأغذية والمصاعب المالية ومشاكل موازين المدفوعات والجفاف والفقير
والتصحّر ومشاكل النقل الحادة .

وأود أن اتناول الآن بعض الأمور التي تؤثر على اقليمنا . وأشير على وجه
التحديد الى الموقف السياسي الراهن الذى يسود الجنوب الافريقي . ان منطقتنا
تتوق الى تحقيق السلم . ونحن ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين السلم والتنمية وأن
هذين العنصرين لا يستبعد أحدهما الآخر ولا يمكن السعي لتحقيق أى منهما بمعزل
عن الآخر . والواقع أن التقدم في تحقيق أحدهما يسهل من تحقيق الآخر والعكس
صحيح . وتكتسب العلاقة المتبادلة بين السلم والتنمية أهمية خاصة في ظل الظروف
السائدة حالياً في منطقتنا .

ومن الجلي أن وفدى يشعر بقلق بسبب الطريق المسدود أمام مشكلة ناميبيا
التي لم تحل . وبينما نجد أن عملية انهاء الاستعمار قد وصلت الى مرحلتها النهائية
والحاسمة ، نلاحظ بقلق عميق أن شعب ناميبيا لم يحصل حتى الآن على استقلاله
المشروع . وما فتئت الحرب الدائرة في ذلك الجزء من منطقتنا تتسبب في ازهاق أرواح
بريئة على كل الجانبين وتسبب خسائر مادية تقدر بملايين الدولارات . وتؤيد حكومة
ملاوى بقوة الدعوة الى تحقيق استقلال ناميبيا وتقرير مصيرها وتؤمن ايماناً عميقاً بأن
الحل العملي الوحيد للمشكلة يتحقق عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)
تنفيذا كاملاً . ولا ينبغي ربط استقلال ناميبيا بأى مسائل دخيلة خارج اطار أحكام
قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا يمكن أن تتقبل أمة محبة للسلم أى أعمال متعمدة تستهدف تقويض واحباط
المحاولات الرامية الى التوصل الى حل سلمي ودائم لمشكلة ناميبيا .

ويرحب وفد بلادى بأى تحركات في منطقتنا تستهدف تحقيق السلم والحلول
السلمية لمشاكلنا . وتجعل التعايش السلمى أهمية فائقة للغاية . ولا ينبغي تشجيع
العداوات بين البلدان المتجاورة . ونحن نعتقد بإمكانية التبشير ببزوغ حقبة جديدة
السلم والأمن في منطقتنا .

واعتقد أن المشكلات التي تواجه منطقتنا يمكن حلها بطريقة أفضل عن طريق سياسة الاتصالات واجراء الحوار . وفي المرحلة الحالية ، يساورنا قلق بشأن الاخفاق الواضح في التوصل الى حل عادل ودائم للمشاكل التي تواجهها منطقتنا . ولا تؤمن حكومتى باستخدام القوة والعنف في حل المشاكل والمنازعات . وبالمثل ، فنحن لا نحبذ سياسة العزل والمقاطعة .

ان الجمعية العامة تدرك ان المجتمع الدولي يضغط الان من أجل سحب الاستشارات وتوقيع المعاهدات الالزامية لاحداث تغيير واصلاحات سياسية طموحة في جنوب افريقيا .

وانني اناشد بشدة المنادين بهذه الفلسفة ان يعيدوا النظر في الامر على اساس ان للمعاهدات الاقتصادية اثارا مدمرة ، وان من شأنها ان تسبب للغالبية السوداء من السكان من أوجه الضرر اكثر مما تؤثر به على الاقلية البيضاء بل ان اصداها في الواقع - كما تكهننت جنوب افريقيا ذاتها - قد تضرب بالبلدان المجاورة .

اما فيما يتعلق بمناطق الصراع في الشرق الاوسط واسيا وجنوب شرقي اسيا ، فاننا نناشد الأمين العام ان يواصل استخدام مساعيه الحميدة من أجل التوصل الى حلول عادلة ودايمة تكون مقبولة للطرف المعنوية . وانني اعتقد انه يجب مواصلة البحث على وجه السرعة عن تسهات تفاوضية في هذه المناطق ، فالسلم الدولي محطاتها حكومة بلادي . وفي هذا السياق ، اسمحوا لي ان اثني على الجهود التي اضطلعت بها عدة امم محبة للسلم سعيا لتحقيق سلم دائم في هذه المناطق . ويعتقد وفد بلادي ان الانسحاب التام غير المشروط لجميع القوات الاجنبية من هذه المناطق من شأنه بالتاكيد ان يعزز فرص ايجاد حلول عادلة دائمة للمشاكل . وأود ان تتاح الفرصة لشعب هذه المناطق لاختيار قادتها وتقرير مصيرها دون اي نوع من أنواع التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية .

ان سالة قبرص جديدة ايضا بأن يشير اليها وفد بلادي . فوفدي يطالب بالانسحاب التام لجميع القوات الاجنبية من قبرص . ونود ان نرى السلم سائدا في قبرص . وسيحقق ذلك على افضل وجه اذا ما اتاحت الفرصة للطاقتين ، دون اي تدخل اجنبي ، لاجراء مزيد من المحادثات المباشرة بين الطاقتين ومحادثات الجوار . وفي هذا الصدد ، نعتقد انه يجب العمل على ايجاد حل مقبول للطاقتين على حد سواء .

يود وفد بلادي ان يشير الى وجود علاقة دينامية وثيقة بين السلم والامن الدولي ونزع السلاح . ونحن نهد جميع الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف التي تستهدف

تحقيق نزع السلاح نووى حقيقي وتحديد حقيقي للأسلحة وشعر وفد بلادى بالقـلـق
ازاء امكانية اندلاع حرب نووية تشكل كارثة خطيرة للغاية . وناشد البلدان المتقدمة
النموان توجه البالغ الهائلة التي تنفق على الاسلحة النووية الى الانشطة الاناهسة
الاخرى في البلدان الناهمة لتحسين الصحة والتعلم والحالة الغذائية وستهاات المعوثة
العاما لشعوب هذه البلدان .

اسمحو لي ان اكرر مرة اخرى ايمان حكومة بلادى بسياسة وظيففة الاتصال والحوار
بوصفها الوسيلة العطفية الوحيدة لحل معظم مشاكل وصراطات العالم السياسية . لسنا ،
تؤمن ملاوى ايمانا راسخا بالمثل العليا النبيلة التي تمنحها الامم المتحدة وهي السلم
العالمي والامن الدولي والعدالة . وهذه المثل العليا الاساسية لا يمكن ان تتحقق
الا من خلال المناقشات المسلحة بين الامم لا من خلال التهديدات او العنف او الحرب .
لقد قامت الامم المتحدة ، خلال الاربعين عاما التي مرت منذ انشائها ، بعمل
جدير بالشناء في النهوض بالسلم الدولي وصونه . وانني اتعهد لجميع اعضاء هذه
المنظمة ان يكرسوا انفسهم من جديد للهادئ والاهداف النبيلة الواردة في الميثاق ،
وان يهتدوا ومنظمتنا تاييدا فعالا .

اخيرا ، اسمحو لي ان اؤكد للجمعية العامة ان الجهود البناهة التي تهتد لها
منظمتنا في سعيها لتحقيق السلم والامن والعدالة ستحظى دوما بكامل دعم حكومة
جمهورية ملاوى .

السيد الكيني (نجيريا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : سيدى الرئيس،

اود ان اقتنم هذه الفرصة ، كي اتقدم باسم وفد نيجيريا باحر التهانى الى رئيس الجمعية
على انتخابه لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة ان خبرته الطويلة المتميزة
بالامم المتحدة تحطنا على الثقة باه سيدير دفة مداوات الجمعية بكفاءة بالغة . واتمنى
له اطيب النجاح في الشهور القادمة .

واود ايضا ان اشيد بسلفه السفير بول لوساكا على الاسلوب الممتاز الذى رأس به
الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ومن نفس المنطلق ، اسمحو لي سعادة

الرئيس - إن أعرب عن آيات شكرى وتقديرى لأميننا العام الموقر ، على جهوده التى لا تكل فى خدمة المجتمع الدولى .

لقد أعربت حكومة بلادى بالفعل عن صيغ تعازيها لحكومة وشعب المكسيك بمناسبة الزلزال الأخير ومع ذلك ، اسمحوا لى أن أفتنم هذه الفرصة كي أناشد المجتمع الدولى أن يبدى تضامنه مع المكسيك بروح الاخوة الانسانية الحققة .

يجرى الاحتفال بالذكرى الاربعمين لتأسيس الأمم المتحدة فى جميع أرجاء العالم بمزيج من المشاعر المختلفة . فهناك الكثير فى سجل الأمم المتحدة يستحق التصفيق والتلهيل . فبعد مرور أربعين عاماً من تأسيسها أصبح العالم أفضل بكثير مما كان يمكن أن يكون عليه دون وجود الأمم المتحدة . لقد حققت المنظمة الكثير فى مجالات تصفية الاستعمار وحقوق الانسان والصحة وصيانة السلم والمساعدة الانسانية . وقد قامت الوكالات المتخصصة فى المنظومة ، كل فى مجال اختصاصها ، بتحسين نوعية حياة ملايين البشر فى أرجاء العالم .

يبد ان هذه المنجزات يلقى عليها بظلال قاتمة ذلك الخطر الذى يتهدد بقاى الانسان والناجم عن التفاضل النووى بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، والحالفة السياسية المضطربة فى كل أجزاء العالم تقريبا ، والتردى المستمر فى الأوضاع الاقتصادية للسود الأعظم من سكان العالم . وعلاوة على ذلك ، يبدو أن فعالية الأمم المتحدة فى مواجهة هذه المشاكل العالمية قد بلغت الحضيض ، فقد أصيبت المنظمة بشلل ناتج من تصميم بعض الأعضاء الأقوياء على تجنب قيود التعددية ، كي يتمكنوا بغاية السهولة من فرض حلولهم الانفرادية للمشاكل الدولية * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوناس (قبرص) .

لقد اصبحت الامم المتحدة عند مفترق الطرق ، وامام اعضائها خياران ، ان يمكننا ان نواصل مسيرتنا في الطريق الحالي الذي يؤدي الى ازدياد عدم فعالية منظماتنا وعدم جدواها ازاء القضايا الحاسمة في عصرنا ، وهذا خيار لا يفضي الا الى كارثة . ومن ناحية اخرى ، بوسعنا ان نختار اعادة تنشيط منظماتنا وتعزيز فاعليتها وجعلها ترقى الى مستوى الامل التي راودت اباؤنا المؤسسون . ان ضرورة البقاء تلي علينا ان نختار الخيار الثاني . فلا بد من اعادة تنشيط الامم المتحدة وتعزيزها . ولذلك ، يتعين علينا ان نواجه معا كل الازمات السياسية والهيكلمية التي تحيق بها . وما ان المنظمة هيكل خلقناه وأداة في أيدينا فلن تكون فعالة الا بالقدر الذي يسمح لها به اعضاؤها . وينبغي ان تكون الدورة الأربعون فرصة لنا جميعا لبدء الارادة السياسية التي تشكل العنصر الاساسي لاعادة تنشيط المنظمة . ان الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يضطلعون ، بمقتضى الميثاق ، بالمسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، يتعين عليهم بصفة خاصة اظهار ارادتهم في العمل على ايجاد نهج جديد يكون أكثر اتساقا مع الامل التي يعلقها العالم على الأمم المتحدة .

لقد حان الوقت للقيام بمبادرات جديدة للحيلولة دون شلل هذه المنظمة ، ومنع شكوك الحرب الباردة واعتباراتها من عرقلة وضع الحلول لمشاكل الانسانية الملحة . دعونا لا نياس أبدا من بناء جسور بين الاطراف المتخاصمة . دعونا لا نياس أبدا من قدرتنا على أن نفكر وان نحلم بأوضاع أفضل في سعانا لاعادة العالم الى رشده . ان هذه المسؤولية لا تقع على عاتق الدول الكبرى وحدها ، بل تقع على عاتقنا جميعا . ان الهدف الاساسي للامم المتحدة هو تعزيز السلم والأمن الدوليين وضونهم . وما يجدر الاشادة به هنا هو انه في السنوات الاربعين التي انقضت على انشاء الامم المتحدة لم تنشب أي حرب عالمية . ومع ذلك نشبت عدة حروب محلية وما زالت مستمرة في اجزاء كثيرة من المعمورة . لقد أدت هذه الحروب الى خسائر في الارواح تزيد على خسائر الحرب العالمية الثانية . وعلاوة على ذلك ، اندلعت تلك الحروب وما زالت تدور رحاها في العالم الثالث في مناطق ليس في مقدورها أن تتحمل ما تسببه هذه الحروب من خراب وتدمير . وحتى عندما

تظهر العلامات المنذرة باندلاع هذه الحروب ، تقف الامم المتحدة عموما ومجلس الأمن — خصوصا عاجزين عن اتخاذ أى اجراءات وقائية وفقا لما يظلمه الميثاق . ومن ثم ، تقف المنظمة في كثير من الاحيان موقف المتفرج ، بينما تنشب الحروب وتدور رحاها ما دامت الاطراف المتحاربة راغبة في استمرارها . كما أن الامم الجماعي الذي كانت فكرته قائمة على افتراض درجة من توافق الاراء بين الدول الرئيسية قد أخلى السبيل لاستقطاب العالم الى تحالفين متنافسين ، يأخذ كل منهما بمفهوم للأمن يقوم على التسابق على تكديس الاسلحة النووية . ونتيجة لسباق التسلح هذا ، يواجه العالم خطر الغناء الشامل في نهاية المطاف .

وللمرة الأولى في تاريخ الجنس البشرى يصبح في متناول الانسان وقدرته كل الوسائل التي يستطيع بها القضاء على كافة مظاهر الحياة على وجه الارض لعدة مرات ، وهذا اصبح تكديس الاسلحة النووية يشكل أكبر مصدر للخطر الذي يهدد العالم بدلا من تعزيز الامن . وعلاوة على ذلك ، فان الدولتين العظيمتين الرئيسيتين اللتين تتحملان مسؤولية هذه الحالة البالغة الخطورة ، لا تميلان الى ابداء أى التزام جدى بتخفيض مستويات المخزون من هذه الاسلحة لما فيه مصلحة بقاء البشرية . وليس لأحد أن يقول بأن الامم المتحدة لم تسترع الانتباه دوما الى هذا الخطر . ان الجمعية العامة ، في دورتين استثنائيتين كرسنا لنزع السلاح وفي قرارات لا حصر لها في دوراتها العادية ، لم تكف بأن تصف ، فسي عبارات جلية ، الخطر الذي تمثله الاسلحة النووية ، بل وضعت عدة برامج للعمل من اجل تحقيق نزع سلاح عام وكامل .

ان استجابة الدولتين العظيمتين الرئيسيتين وردود افعالهما تتعارض بصورة صارخة مع الالاحاح الذي تفرغه الحالة . وهما ، بلا جدال ، يبدلان الكثير من المساعي من اجل التفاوض . بيد انه لا يمكن أن يوجه اللوم للمجتمع الدولي اذا اعتبر أن هذه المفاوضات لا تعدوان تكون سوى شكليات في مجال العلاقات العامة ، بل ان هذه الجهود قد تستهدف في بعض الحالات كسب المزيد من الوقت لتصميم وصناعة اسلحة للدمار الشامل اشد فتكا .

ان نزع السلاح النووى مسألة عالمية تشارك كل الدول فيها بمصالح حيوية . ومن ثم ، لا يمكن ، بل لا ينبغي تركها تماما لتصرف الدولتين العظميين . لذا يتعين على الامم المتحدة التي تمثل شعوب العالم ، أن تواصل عطية الدفع للتوصل الى ايقاف سباق التسلح النووى والبدء في نزع السلاح النووى . ان بقاء جميع بلداننا وشعبونا اصبح معرضا للخطر .

وثمة تهديد اخر للسلم والأمن الدوليين استعصى على جهود الامم المتحدة يتمثل في الفصل العنصرى ، وهو الممارسة الجائرة التي وصفت بحق بانها جريمة ضد الانسانية . لقد استرعى الخطر الكامن في هذه الممارسة انتباه الجمعية العامة للمرة الأولى في دورتها الثالثة . ومنذ ذلك الحين ، ازدهر الفصل العنصرى بالدعم الذى يطلقاه من بعض الأعضاء الاقوياء في هذه المنظمة الذين يهتمون بالعوائد المرتفعة لاستثماراتهم في جنوب افريقيا اهتماما يفوق اهتمامهم بمسؤولياتهم العالمية . وعن طريق تطبيق سلسلة من القوانين القمعية وممارسة الارهاب الرسمي بصورة ماهرة ، انتهكت نظم الفصل العنصرى التي تعاقبت على الحكم في جنوب افريقيا كل قواعد الكرامة الانسانية التي يمكن تصورها . وفي هذه العطية أيضا ، تحولت الطغمة الحاكمة في بريتوريا ذاتها الى خط حقيقي يهدد الدول المجاورة لها ، وأخلت بالسلم والا من في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها . لقد ادانت حكومة بلدى بعبارات ، لا لبس فيها ، آخر انتهاك ارتكبه جنوب افريقيا ضد السلامة الاقليمية لانغولا . وتعرب نيجيريا عن تعهداتها بتقديم دعمها القوي لشقيقاتها من الدول الافريقية التي وقعت ضحايا للنظام العنصرى .

واعرابا عن الاشمزاز ازاخفاق الامم المتحدة في اتخاذ اجراءات فعالة ضد الفصل العنصرى ، قرر شعب جنوب افريقيا أن يبذل كل التضحيات مهما بلغت ، لاستئصال شأفة الفصل العنصرى . ويبدو أن العد التنارلي لانهباء الفصل العنصرى قد بدأ اخيرا نتيجة للانتفاضة العفوية التي قامت في الاشهر القليلة الماضية . لقد بلغت أعمال القمع التي يمارسها الحكام البيض حدا أرفم جميع قطاعات الشعب المضطهدة على الثورة . وليست

هذه هي المرة الأولى لردود فعل السود على اخضاعهم . ولكن هذه المرة تختلف — فـ عن سابقاتها بوضوح في تصميمهم على المضي قدما حتى في مواجهة التدابير الذمورة المقترنة بحالة الطوارئ . ومن الأمور التي لها دلالتها أن نقطة انطلاق الموجة الحالية من العمل الجماعي بدأت ببدء الاصلاحات الدستورية المزعومة التي اعتقد نظام الفصل العنصري أنه يستطيع بها ادامة قمعه وذلك بمنحه بعض التنازلات غير المجدية للطونين والآسيويين . وما يسترعي الانتباه ان نظام الفصل العنصري اعتقد أن بوسعه الاستمرار في تجاهل وجود ٢١ مليوناً من السود دون أن يكون لذلك أى رد فعل . وتلك هي ذروة حماقة فقـد أساء الحكم تماما على مزاج الشعب الاسود في جنوب افريقيا .

لقد كانت الثورة الجماعية ، التي اشترك فيها العمال والطلبة بل وصغار تلاميذ المدارس ورجال الدين ، مفاجئة لنظام الفصل العنصرى . وكان رده مرة أخرى ، انطلاقاً من طابعه الحقيقي ، اصدار المزيد من القوانين الوحشية التي طبقها عن طريق اعلان حالة الطوارئ . وينبغي ان تتضح الآن نقطتان للمدافعين عن نظام الفصل العنصرى ، أولاً هما أن النظام العنصرى ليست لديه أى نية لتلمس حل سلمي مع الأغلبية السوداء ، بغية وضع اطار لا قامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا يبنى على أساس المساواة بين كل الأعراق . فخطاب السيد بوت ، الذى القاه يوم ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥ ، بعد انتظار طويل ، لم يتضمن أى دليل على الاتجاه نحو تغيير جاد . وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، التي تخدع أنفسها بتوهم امكانية اقناع النظام العنصرى بدلا من أن تؤيد العمل الفعال ضد هذا النظام ، ان تدرك الآن أنها على خطأ . فالطفمة الحاكمة في بريتوريا لن ترضخ الا للضغوط المتضافرة والعمل الدولي لدعم الثورة الداخلية في جنوب افريقيا . والنقطة الثانية أن العمل الجماعي المستمر للافريقيين السود ، رغم اعمال القتل الوحشية التي يرتكبها رجال الشرطة والعسكريون يجب أن تقنع العالم الخارجي الآن بأنهم لا يرضون بأى تضحية ، مهما كانت غالية ، من أجل الحرية والكرامة الانسانية . ومن المهم بوجه خاص التأكيد على هذه النقطة نظرا لما يبديه البعض من عدم الاستعداد لتأييد فرض عقوبات اقتصادية فعالة على جنوب افريقيا ، متعللين في كثير من الأحيان بحجة زائفة تقول ان فرض العقوبات ستكون له آثار ضارة على السكان السود في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة . ان النظام الاقتصادى الحالى في جنوب افريقيا يقوم على حرمان السود واستغلال عمالتهم ، وهو من أعمدة نظام الفصل العنصرى . ولتفكيك نظام الفصل العنصرى لا بد من تغيير النظام كله . وعلى أولئك الذين يعارضون فرض العقوبات ويتظاهرون في نفس الوقت بأنهم يمقتون الفصل العنصرى أن يعلموا أنهم يكيلون بمكيالين .

وفي هذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، ينبغي لنا أن نوطد العزم على اعطاء الأمل للمضطهدين في جنوب افريقيا ، فليجتمع مجلس الأمن ويفرض عقوبات اقتصادية ملزمة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وليؤيد جميع الأعضاء

الدائمون في مجلس الأمن فرض العقوبات انطلاقاً من الوفاء بالمسؤولية الكبرى التي أناطها بهم الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين . وليعرب جميع أعضاء الأمم المتحدة عن كامل تأييدهم لفرض العقوبات ، آخذين في الاعتبار ان البديل الوحيد لذلك لن يكون الاحمام دم يعجز عنه الوصف . واليوم ، أهيب بالتاجرين الرئيسيين مع جنوب افريقيا ان يمسدوا يد التعاون ويساعدوا في عطية التغيير الحقيقي في جنوب افريقيا ، التي مازال بالامكان تحقيقها دون اراقة دماء كثيرة .

قبل تسعة عشر عاماً ، وبالتحديد يوم ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، فسرت الجمعية العامة بمقتضى القرار ٢١٤٥ (د - ١٦) انها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واضطلعت بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم . ومنذ ذلك الحين اعتمدت الأمم المتحدة نسي الجمعية العامة ومجلس الأمن ، العديد من القرارات والمقررات استهدفت جميعها ايجاد حل سلمي عادل ومقبول لقضية ناميبيا . وما أسفرت عنه هذه الجهود اعتماد مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أورد خطة لا استقلال ناميبيا .

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ، ظلت قضية ناميبيا بدون حسم ومازال نظام بريتوريا العنصرى يحتل ناميبيا بشكل غير شرعي ويستغل مواردها البشرية والطبيعية ، مخالفاً بذلك المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ولمسوء الحظ ، تمكنت جنوب افريقيا من الاعتماد على دعم دولة كبرى عضو في هذه المنظمة نسي تحديها المستمر للأمم المتحدة في موضوع ناميبيا . ان ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الدناعية الكومبية من أنغولا أتاح لجنوب افريقيا ستارا تدين به نطائعبها في ناميبيا . ان الاصرار على اتمام سائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع كشرط مسبق لا استقلال ناميبيا أمر ترفضه حكومة بلدى رفضاً قاطعاً . فناميبيا في نظرنا حالة من الحالات التقليدية للاستعمار التي يتعين حلها على هذا الاساس . ولا ينبغي ان تصبح ضحية للمنافسة الايدولوجية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ولا بد من النظر الى وجود جنسوب افريقيا في ناميبيا في صورته الحقيقية ، كاحتلال غير مشروع من جانب دولة امبريالية عصرية تتذرع بكل الوسائل لا دامة وضعها غير المشروع وحرمان الشعب الناميبى من حقه في تقرير

المصير . ولا بد من اجبار جنوب افريقيا على التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن المسائل الأخرى التي عجزت فيها الأمم المتحدة عن التوصل الى حل ، مسألة الشرق الأوسط . هذه مشكلة قديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها . ومع ذلك ، فاننا لا نبذو اليوم أقرب الى حل لها مما كنا في السنوات السابقة ، لمجرد ان بعض الأطراف المعنية لا تواجه حقائق الحالة . كيف يمكن تجاهل الفلسطينيين اذا أردنا حلا سلميا ؟ فكما أن أمن جميع الدول في هذه المنطقة عنصر لا غني عنه في الحل الدائم ، كذلك ينطبق الوضع على الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لكل شعوب المنطقة . وهذا يشمل الفلسطينيين . ولا بد للحل العادل والمنصف والمعقول من أن يعترف ، من جلة أمور ، بالحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير . ويعتبر عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط على نطاق واسع أنسب محفل لتحقيق هذا الحل التفاوضي . وتناشد نيجيريا البلدان التي مازالت تعارض عقد هذا المؤتمر أن تعيد النظر في موقفها . وانا أردنا كسر الجمود الحالي ، فينبغي لكل الأطراف المعنية أن تدرك أن التدابير الانفرادية ليست بديلا للحكمة الجماعية للأمم المتحدة .

وهناك مواضع أخرى للاضطراب تذكرنا بالخطر الذي يتهدد السلم والأمن في أجزاء شتى من العالم في هذا العام الأربعين من عمر الأمم المتحدة . من أمثلة ذلك ، أفغانستان وكبوتشيا وأمريكا الوسطى ، وهي تذكرنا جميعا على نحو محزن بأنواع التدخل الذي لا يمكن قبوله من جانب الدول الكبرى في شؤون البلدان الصغيرة المجاورة . وهذا منعت بلاسم في تاريخ الأمم المتحدة للدعوة الى الالتزام الصارم ببدأ تكافؤ الدول في السيادة واحترام السيادة وسلامة الأراضي لكل دولة ، كبيرة كانت أم صغيرة . لذلك ، تؤكد نيجيريا مسن جديد تأييدها للجهود الرامية الى استتباب سلم دائم ومستقر في افغانستان وكبوتشيا يقوم على انسحاب كل القوات الاجنبية والاحترام الصارم لحق شعبي هذين البلدين في أن يختارا عن طريق الانتخابات الحرة حكومتهما لكي يستعيدا وضعهما غير المنحاز بشكل راسخ .

وبالنسبة لأمريكا الوسطى ، يجدر بنا جميعاً أن نؤيد جهود بلدان أمريكا اللاتينية الرامية إلى إيجاد حل للمشاكل القائمة في هذه المنطقة الفرعية . لا بد من وقف جميع أعمال العدوان والسافرة أو المستترة . ولا بد من وضع حد لجميع أشكال التخريب الاقتصادي الموجه إلى أي بلد . وينبغي تشجيع مجموعة كونتادورا على مواصلة مبادراتها التي تمثل خطوة هامة صوب السلم الدائم . لذلك ، نحث حكومات السلغادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على ابداء الإرادة السياسية اللازمة لاجراء مفاوضات بشأن وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

في الوقت الذي يدعوفيه تزايد الترابط بين البلدان الى مزيد من التعاون فيما بينها انطلاقا من روح الميثاق واطاره الذي جرى اعتماده قبل اربعين عاما في سان فرانسيسكو، نشاهد بدلا من ذلك التخلي المؤلم عن تلك الاهداف السامية والنبيلة للامم المتحدة . واننا نشهد اضمحلالا مستمرا للثقة بالنظام المتعدد الاطراف الذي ولد في فترة ما بعد الحرب . ونشهد علاوة على ذلك هجوما لا هوادة فيه على منظومة الامم المتحدة التي تمثل مركز الترتيبات الحالية المتعددة الاطراف . ودور الامم المتحدة اليوم في توفير المحفل العالمي لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي يتعرض للتعطيل والتجاوز والتجاهل بصورة مستمرة . بل اصبح في حقيقة الأمر اكثر وضوحا من اى وقت مضى. ان منظومة الامم المتحدة اصبحت هدفا للتحدى الحالي للتعددية . وان الانتهاكات السافرة في كثير من الاحيان للمبادئ والاعراف التي تشكل اساس النظام المتعدد الاطراف قد ساهمت في اضعاف قدرة الامم المتحدة على توفير اطار مجد للتعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية على النحو الذي توخاه الميثاق .

وهناك سمة تقترب بتدني التعددية ألا وهي الظهور البارز للمناهج الانفرادية لحل المشاكل الاقتصادية التي يترتب عليها آثار عالمية . وما يقلق وفدى قلنا شديدا هو الأثر الضار بالبلدان النامية والناجم عن القرارات والاجراءات الانفرادية التي تتخذها الاطراف القوية في الاقتصاد العالمي . ومثل هذه الاجراءات من حيث تعريفها لا بد ان تكون تعسفية وأنانية للغاية . ولذلك لا عجب على الأقل ان هذه الاجراءات تنحو الى ان تنتهك اتفاقات ومفاهيم اقتصادية اساسية قامت هي نفسها بحمايتها عن طريق نظريات اقتصادية مقدسة وعن طريق القانون الدولي . ومثل هذه الاجراءات الانفرادية تتضمن ارتفاع اسعار الفائدة ، وتقلب اسعار الصرف ، والحماية ، والتدابير التي ينتج عنها تدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، ورفض النظر بعين العطف الى الديون الخارجية للبلدان النامية مما نجم عنه التصدير الصافي لرؤوس الأموال الى البلدان المتقدمة النمو .

ان كل هذه العوامل من سمات حركة خطيرة تنحو الى انشاء اطار اقتصادى جديد متعدد الاطراف مبني على الواقع لا يتمكن من التصدى للمشاكل الاقتصادية العالمية الكبيرة في عصرنا على العديدين المتوسط والطويل . ونحن نؤكد مجددا على أن المشاكل العالمية سواء في مجالات التجارة أو السلع الاساسية أو النقد أو المال أو الديون تتطلب حولا عالمية . ولتحقيق هذا الهدف ، ينبغي أن نستفيد بكل فعالية من الآليات والأدوات المتاحة للمجتمع الدولي ، وهذه هي مؤسسات منظومة الامم المتحدة . وينبغي ان نعود الى الروح الحقيقية لميثاق الامم المتحدة في ضمان واستمرار التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف والحيوى . وعتقد نيجيريا ان فرصة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء هذه المنظمة مناسبة لتجديد ايماننا بالروح المتعددة الأطراف وتكريسنا لها .

وفي تأكيدنا المجدد لالتزامنا بالمنهج المتعدد الاطراف ، تطالب نيجيريا باستئناف حوار صادق وأمين بين الشمال والجنوب حول قضايا التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية . وفي العقد الأخير ، شاهدنا وللأسف الشديد فرصا كثيرة تضيع نتيجة الافتقار الى احراز تقدم حقيقي في كل القطاعات . ومن الواضح ان هناك حاجة ملحة لنخلق ونغذى ونبقي مناخا مؤاتيا من الحوار الحقيقي والتوافق في الآراء . وهناك حاجة الى تخفيف المخاوف التي لا أساس لها من نوايا بعضنا ازاء بعض . ونحن نعتقد ان المرونة في مختلف مواقفنا ، فضلا عن الارادة السياسية الضرورية ، لا غنى عنها للسماح باعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بطريقة يستفيد منها كل الاطراف ، كما يستلزم ذلك النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان المفاوضات العالمية التي جرى تعطيلها نتيجة خدعة تلو الاخرى خلال السنوات الخمس الماضية بالرغم من الجدية التي اظهرتها مجموعة ال ٧٧ ، يجب بدوها فورا .

ان الحالة الاقتصادية العالمية لا تزال هشة على الرغم من اننا في العام الثالث من الانتعاش . ومن المتفق عليه بشكل عام ان الانتعاش الذي لا يزال غير متكافئ وغير متزن ، لم يؤد الى آثار ايجابية منظورة في التجارة العالمية واقتصادات

البلدان النامية، وأثبت دون شك عدم كفاءة نظرية التأثير الانسيابي. هناك عدم اطمئنان يتعلق بالاحتمالات المباشرة حيث ان الضغوط والمواقف الحمائية في البلدان المصنعة الرئيسية لا تنحسر، مما يفضي الى نشوء سياسات لا يمكن ان تؤدي إلا الى زيادة خنق مؤشرات النمو الضعيفة في البلدان النامية. ولذلك فنحن نشعر بالقلق ازاء الآثار المعاكسة الناجمة عن السياسات العامة للاقتصاد الشامل التي تطبقها البلدان المصنعة الرئيسية على اقتصادات البلدان النامية. ومن الواضح للجميع انه لا توجد أية مراقبة فعالة على البلدان المصنعة الرئيسية التي لسياساتها أثر كبير على الاقتصاد الدولي والتي لا تزال اجراءاتها وسياساتها الانفرادية تززع استقرار النظام المتعدد الاطراف. وينبغي ان ندرك ان علما تكون فيه الاغلبية فقيرة والاقلية غنية هو عالم يتسم بعدم الانصاف، ويؤدي ذلك الى زعزعة الاستقرار. لذا دعونا ندرس معا بجدية السبل والوسائل التي تؤدي بنا الى تحقيق الرفاهية ليس فقط للأقلية بل للجميع. ودعونا نعيد دراسة المؤسسات العالمية الدولية بهدف أن نجعلها سببا في رفاهيتنا بدلا من دمارنا الاقتصادي والسياسي.

ان عبء الديون الذي اصبح لا يطاق من الناحية المالية بالنسبة للعديد من البلدان النامية لا حاجة لنا ان نعقده اكثر من ذلك باضطرابات اجتماعية وسياسية. كيف يمكن لبلد نام مثل بلدى ان ينفق حوالي ٥٠ في المائة من عائدات صادراته على خدمة الديون وان يتوقع منه مع ذلك ان يفي بالاحتياجات الاساسية لسكانه المتناثرين فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد؟ وعلى البلدان الدائنة أن تدرك ان من مصلحتها ومن مصلحتنا ايضا أن نبقى على قيد الحياة.

دعوني انتقل الآن الى التحدى الخاص المتمثل في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وأثر ذلك على ضمير الانسانية والمجتمع الدولي. ان هذه الجمعية العامة باعتمادها الاعلان الخاص بهذه الحالة في دورتها التاسعة والثلاثين قد اعترفت بخطورة المأساة الرهيبة التي لحقت بالقارة، وبضرورة وقوف العالم بأسره كعالم واحد لمكافحة هذه الحالة. لقد مرت سنة واحدة ونحن لا نستطيع أن نشيد بما فيه الكفاية بالاستجابة

الكبيرة من المجتمع الدولي للجانب الغوثي من الأزمة . ان النشاط والتعاطف الساحقين من جانب الرأي العام في البلدان المانحة ليسا دليلا على اخوة الانسان فحسب ، ولكنهما ساعدا ايضا في ابقاء الاهتمام بالحالة نشطا ، وفي السماح باتخاذ حكومات تلك البلدان اجراءات مستمرة . ان السخاء الذي تقدر عليه الروح الانسانية عندما تثار لدليل مشكور على الطيبة التي في تناول البشر . ولقد تم توفير قدر كبير من المعونة الغذائية والاحتياجات ، وأنقذت بذلك ارواح العديد من البشر دون شك . ونحن نحیی الارادة الدولية الجليلة التي مثلتها المساعدة الغوثية هذه ، ونأمل انها ستتكشف في المستقبل حيث ان الحالة في العديد من البلدان الافريقية ما زالت حرجة وتهدد حياة السكان بالخطر نتيجة المجاعة والجوع . وفي الواقع ، ما تزال هناك في الوقت الحاضر احتياجات غوثية لم يتم الوفاء بها تزيد عن بليون ونصف بليون دولار لعام ١٩٨٥ للبلدان الثمانية عشر الاكثر تضررا .

إذا كانت استجابة البلدان المانحة لأبعاد الطوارئ في الأزمة استجابة جديسة
 بالثناء ، فانه من المؤسف ان جهودا قليلة فقط هي التي بذلت لمواجهة المشكلات الهيكلية
 وطويلة الأجل في الاقتصاد الافريقي . نحن ننظر بقلق زائد الى احجام المجتمع الدولي عن
 تناول المشكلات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تواجهها البلدان الافريقية . وكما اشار
 وفد نيجيريا في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في تموز/
 يوليه عندما عرض هذا البند على المجلس ، للعام الثاني على التوالي ، باعتباره بندا ذا اولوية
 كان رد المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة اضعف ما يكون ، في هذا المجال بالذات ،
 أى مجال التدابير طويلة الأجل . فلم تبذل أية جهود جادة او منسقة ليجاد الحسدود
 المشتركة بين الرد العالمي الراهن على الحالة الطارئة والاحتياجات الانمائية طويلة الأجل
 للقارة الافريقية . ونحن نطالب بأن يتخذ المجتمع الدولي اجراء عاجلا يتهدى بشكل خاص
 للمشاكل الهيكلية التي كالانتاج الزراعي والغذائي والجفاف والتصحر وانخفاض التدفقات
 المالية ولاسيما المساعدة الانمائية الرسمية . واخيرا وليس آخرا ، مشكلة الديون الخارجية
 المبهظة الطاقة على عاتق القارة الافريقية . اننا نعتقد اعتقادا راسخا أن اعادة تأهيل
 عطيتي النمو والتنمية واستتبابهما أمر مستحيل في غياب اجراء مكثف وفعال لمعالجة تلك
 المشكلات الرئيسية طويلة الأجل التي تواجهها البلدان الافريقية . ونحن نطالب بقوة
 ان يتوصل المجتمع الدولي ، بالنيابة عن افريقيا ، الى توافق آراء جديد يتعلق بالتنمية ،
 لتمهيد الطريق لهذا الاجراء العالمي المتضافر . ونعتقد ان هذا النداء لا لبس فيه وانه
 ينبغي للبلدان المانحة ان تتمكن من مواجهة هذا التحدى باسلوب نبيل ومتحرر ، ونفس
 الاسلوب الذي استجابت به لمتطلبات الحالة الطارئة . ونعتقد أيضا ان هناك قدرة على
 القيام بذلك . ولذلك ، نطالب بتوافر الارادة السياسية اللازمة لجعل هذا الأمر ممكنا .
 وما لم يكن هناك سوء فهم بشأن هذا الأمر ، ينبغي أن يكون واضحا ان البلدان
 الافريقية تقبل المسؤولية الرئيسية للتهدى للحالة الاقتصادية الحرجة ، وان بد العطفية
 الانمائية من جديد في القارة يقع على عواتقها . ان الدورة ال ٢١ لرؤساء دول وحكومات
 بلدان منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في اديس ابابا في تموز/يوليه ، والتي كرست

بصفة أساسية لمناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في منطقتهم ، اظهرت التزام قادة افريقيا وشعوبها بالتنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات في القارة . ولذلك ، اعتمد مؤتمر القمة اعلانا للتعجيل بعملية التنمية في افريقيا وبرنامج عمل خمسي واسع المدى أعطي اولوية خاصة ، لهذا الغرض . ونحن نركي التأييد المستمر من جانب المجتمع الدولي لبرنامج العمل هذا ونرحب في هذا الصدد بالسمة الايجابية التي ظهرت في القرار ٨٠ / ١٩٨٥ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ففي دورته العادية الثانية ، والاضافة الى ذلك نود ان نركز الانتباه على الندوات التي وجهها مؤتمر القمة لعقد مؤتمر دولي معني بديون افريقيا ودورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ونعتقد ان هذه ندوات ذات اهمية بالغة موجهة من افريقيا الى المجتمع الدولي طلبا لدعمه الكامل تستحق الاستجابة لها .

واود ان اكرر مرة اخرى ، انه بالرغم من نقائص الأمم المتحدة ، فان وجودها في السنوات الأربعين الماضية جعل العالم مكانا أفضل مما كان في السنوات التي سبقت قيامها . لكن الحاجة لا تزال ماسة الى بذل المزيد من الجهود . فقد تدهورت الثقة في هذه المنظمة ، واثت محل تجاهل ووجهت اليها انتقادات حادة ، ونضامات فعاليتها تبعاً لذلك . ونحن نريد احياء المنظمة عن طريق الالتزام من جديد بالمثاليات الواردة في ميثاقها ، وصفة خاصة بابدائها ارادتنا السياسية الجماعية للعمل بطريقة عملية معا .

ينبغي ان نستعيد الثقة في الأمم المتحدة باعتبارها الاطار الرئيسي للتعاون متعدد الأطراف في العالم . يجب علينا ان نعمل معا على احياء هذه المنظمة ونهيه المناخ السياسي الذي يفضي الى تحقيق السلم والأمن العالميين وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اثنان من الممثلين السماح

لهما بممارسة حق الرد ، وسأعطيها الكلمة . وأود ان أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد مدة البيانات التي تطلق ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للتدخل الأول وخمسة دقائق للتدخل الثاني ، ويبدلي الممثلون بها من مقاعدهم .

السيد الاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشعر بالأسف عندما أطلب الكلمة لأرد على البيان الذي أدلى به صباح اليوم رئيس وزراء فانواتو. وأقول "الاسف" لان هذا هو ما شعرت به وانا استمع الى الشتم والملاحظات المزهية التي تفوه بها عندما أشار الى بلدى والى شعب بلادى والتي تهمين فقط التعيز الغربي - أوروبما قصر النظر - فيما يتعلق بانكاره الخاصة باندونيسيا .

لقد كرر رئيس الوزراء مرة أخرى انصاف الحقائق والتشويهات والاكاذيب المعروفة جيدا حول الحالة فيما يتعلق بتميمور الشرقية . ومع ذلك سأمتنع في هذه المناسبة عن التعليق على هذا الجزء من بيانه ، لأنه في أثناء المناقشة العامة بدرت عن آخرين اشارات مماثلة ، وسيحتفظ وفد بلادى بحقه في الرد عليها جميعا في وقت واحد في مرحلة لاحقة . ومع ذلك أود أن أرد على ملاحظات رئيس الوزراء فيما يتعلق بذلك الجزء من بلادى الذى يولع ولعا غربيا باعطائه اسم الاستعماري ، وعلى أية حالة ، فهو مخطئ حتى نسي هذا ، لأن ايربان جايا لم يطلق عليها أبدا اسم "بابوا الغربية" ولكن "غينيا الجديدة الغربية" .

وكما يعرف جميع الأعضاء ، كانت ايربان الغربية جزءا من الهند الشرقية الهولندية سابقا . وقد خاض شعب ايربان جايا لعشرات السنين نفس الكفاح من اجل الاستقلال جنبها الى جنب مع اشقائه وشقيقاته في أجزاء اخرى من اندونيسيا ضد الحكم الاستعماري المشترك . وسبب خدعة من خدع الاستعمار الجديد ، لن اتكلم عنها بالتفصيل ، منع شعب ايربان جايا ، لوقت ، من الانضمام الى مواطنيه الاندونيسيين في اندونيسيا الحرة المستقلة . ولهذا ، تعين على شعب اندونيسيا بعد الاعتراف باستقلالنا ولينا ، ان يخوض كفاحا طويلا آخر هنا في الأمم المتحدة وخارجها من أجل استعادة سلامة أراضيها ذات السيادة كاملة . وساعدة الأمم المتحدة توج ذلك الكفاح اخيرا بالنصر على أساس الاختيار الحر من جانب شعبنا الذى وحد ايربان جايا مرة اخرى مع سائر الجمهورية في ١٩٦٢ وعقب ذلك صدقت الهيئة العالمية على هذا الاختيار الحر في ١٩٦٩ بموجب القرار ٢٥٠٤ (د - ٢٤) .

هذه هي الحقائق فيما يتعلق بايربان جايا . وهي قد لا تتفق مع المفهوم الخاص لرئيس الوزراء ، لكنها حقائق رغم ذلك . والاصرار على وصف هذه العملية باستخدام ألفاظ من قبيل " الضم " و " التوسع " يكشف اما عن الجهل المطبق أو سوء النية المتعمد . وبصراحة لا نعرف أى الأمرين ينطبق على حالة فانواتو .

وفيما يتعلق بحالة ايربان جايا ، لا نريد من الناس أن ينسوا ، بل على العكس ، نريدهم ان يتذكروا ما تمخضت عنه سنوات الكفاح الطويل الذى خاضه الشعب الاندونيسى من أجل الحفاظ على سلامته الاقليمية .

ان أراضي دولة اندونيسيا شاسعة بما يكفي ، ومواردها غنية ومتنوعة بما يكفي ، واليد العاملة كثيرة بما يكفي لتمكين الأمة الاندونيسية من تحقيق هدفها الوطني سلميا وداخل حدودها وهو الهدف المتمثل في التطور الى مجتمع عادل ومزدهر . ومن ثم ، فان وصف اندونيسيا بأنها دولة متعطشة للأرض وذات أطماع توسعية ومستعدة - على حد قول رئيس الوزراء - للانقضاض على " بلدان مجاورة صغيرة وأكثر ضعفا " (A/40/PV.28 ، ص ٥١) وصف يثير السخرية .

ماذا يقترح رئيس الوزراء على الجمعية في الواقع ؟ ان جوهر اقتراحه ، بعد تجريده من التشويق باسهاب بمناهضة الاستعمار ، هو أن جزءا من بلد ندى سيادة يجب فصله عن سائر الأمة ، فهل يدعو الى ذلك على أسس عرقية واعتبارات عنصرية ؟ واذا قدر له - اذا الاقتراح المذهل أن ينظر فيه بجدية فهل سيقترح عليها ، انطلاقا من نفس الأسس ، القاء نظرة أخرى على حدود دول أخرى قائمة من دول العالم الثالث لأن حدودها ، هي أيضا رسمتها الدول المستعمرة السابقة وورثتها الدول المستقلة حديثا عنها ؟ فهل سيحاول إعادة ترتيبها وفقا للخطوط العرقية والعنصرية ؟

ان اندونيسيا بلد متعدد الأصول العنصرية والاعراق يقيم فكرته للدولة الأم بفخر على فلسفة مشتركة وأسلوب حياة مشترك وتراث مشترك ندى قيم ثقافية وسياسية وتاريخ مشترك للنضال المبدئي ومفهوم للمصير المشترك ، لا على أساس لون البشرة أو الشعر أو الـزى او اللهجة - وهناك لهجات عديدة في اندونيسيا - أو الدين الذى نعتنقه . وكما هو معروف

تتألف الأصول العرقية للشعب الاندونيسي من تركيبة تنحدر من سلالات ملائسية وولينييسية وميلانيسية وهناك ، من الميلانيزيين داخل حدود اندونيسيا بالاعداد الاجمالية ، أكثر مما هو موجود منهم في جنوب المحيط الهادئ برمه .

في العام الماضي ، صال وزير خارجية فانواتو وجمال في نفس الموضوع . وفي ردنا عليه حاولنا ان نبين عدم وجود صلة بين ملاحظاته وبين الموضوع ، ونبين خطورة ما يترتب عليها . لذلك نأسف أن نسمع نفس الموضوع يتكرر اليوم . ونسأل رئيس الوزراء نفس السؤال الذي وجهناه الى وزير خارجيته : باى حق تحاول فانواتو أن تتكلم باسم مواطنينا في مقاطعة ايريان جايا ؟

ان رئيس الوزراء أشاد في بيانه بدور الأمم المتحدة والمبادئ المقدسة المجسدة في ميثاقها وحسبنا فعل فهل لي ان أنكره ، باحترام ، بأن من تلك المبادئ المقدسة مبدأ احترام السيادة الاقليمية للدولة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؟ ولما كان هذان المبدأان الجوهريان مجسدين في الميثاق وتعتر بهما حركة عدم الانحياز وجميع الدول المتحضرة السالمة في العالم ، لا يسع اى أمة أن تتخذ موقفاً اللامبالاة تجاه ما يرقى الى الدعوة الى نقضهما .

ولا يسع اندونيسيا هي الأخرى أن تأخذ موقف اللامبالاة . وما زلنا نأمل أن تكون ملاحظات رئيس الوزراء ورؤياه المشوهة لاندونيسيا مبنية على سوء الفهم وسوء التصور غير المقصودين للحالة ، لا أن تكون تحريفاً خفياً على الانفصالية .

ونحن مستعدون لمساعدته على التوصل الى فهم صحيح للأمور في منطقتنا ، التي نتشاطر فيها مصالح ومسؤوليات مشتركة كثيرة . فنحن لا نرغب الا في التعاون السلمى والبناء مع جميع جيراننا في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ ، وهذا يشمل بكل تأكيد جمهورية فانواتو ، من أجل تنمية أمننا والحفاظ على السلم والاستقرار الاقليمي . لكننا في نفس الوقت ، يجب أن نقول أيضاً بصراحة وحزم ودون قدح - وهو أمر لم نفعله قط - اننا لن نقبل بتاتا ، ونرفض رفضاً قاطعاً ، آراء رئيس الوزراء حول ايريان جايا .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أurd

على البيانين اللذين أدلى بهما صباح اليوم وزير الشؤون الخارجية لباوا غينيا الجديدة ورئيس وزراء فانواتو حول موضوع التجارب النووية الفرنسية وكاليدونيا الجديدة .
أولا ، سأتناول التجارب النووية . قبل بضعة أيام أتحت لي الفرصة لاستعري انتباه هذه الجمعية الى استنتاجات البعثات الدولية العلمية التي استطاعت بحرية تامة أن تسجل القياسات وتضطلع بالتحريات وتأخذ النماذج في مركز موروروا . وقد نشرت استنتاجات تقاريرها وطرحت مرة أخرى وبالتفصيل على اللجنة السياسية الخاصة . ويجب ألا يكون هناك ما يدهش أحدا في أن التقارير أثبتت أن التجارب لم تكن ضارة حينئذ ولا على المدى البعيد والواقع أن الناس المتأثرين بالدرجة الأولى بالتجارب هم مواطنون فرنسيون من أصل فرنسي ومحلي على السواء . واطمئن الجمعية الى أن الحرص المشترك لأولئك الناس وللسلطات لا يسمح بتعريض صحة سكان تلك الجزر وبيئتهم للخطر بأية صورة .

لقد راعت سلطاتنا المسؤولية على الدوام ضمان ألا يصيب ذلك النوع من الخطر أولئك الناس . لذلك يصبح من الواضح ، كما اعترف بذلك ، وأقول هذا مع الارتياح - المتكلمان اللذان أurd عليهما - ان النقد الموجه الى بلدى سياسي في طابعه بصورة أولية وجوهريية فحتى رئيس وزراء فانواتو قال ان ما يأخذه على فرنسا هو :

" انها تتجاهل اعتراضاتنا الاخلاقية على الأسلحة النووية " .

(A/40/PV.28 ، ص ٤٣) وان هذا البعد مختلف .

وتوخيا للواقعية ، من الواضح ان فرنسا لا تستطيع أن تراعي من جانب واحد تلك الاعتراضات التي يجب أن توجه بالدرجة الأولى الى دول أخرى . ان قوة الردع الفرنسية دفاعية بصورة خالصة في طابعها وحجمها . وهي علاوة على ذلك أساس أمن بلدى ، الذى تعرض للغزو ثلاث مرات في بحر . . . سنة فقط . كيف يمكن أن يطلب من دولة ذات سيادة أن تتخلى عن وسائل الدفاع عن نفسها عندما يلجأ الى مختلف الوسائل لتجنب توجيه الطلب نفسه الى الدول التي تمك قدرة أكبر . . . في المائة ؟

وأخيرا ، كيف يمكن وصف موقف فرنسا بالخطرسة عندما تقوم ، وفقا لحقوقها وممارسة لسيادتها الكاملة ، بأعمال ، على الأراضي الفرنسية ، جوهريية لأمنها ولا تضر ، كما قلت ، بسلم المنطقة أو بأمن الدول الواقعة هناك أو بصحة السكان أو بالبيئة ؟

ألا تنطبق كلمة "الغطرسة" على الذين يسعون باستمرار ودون مراعاة للنهج المتفتح الذي تنتهجه حكومة فرنسا ورغبتها في الحوار المعلنة مرارا وتكرارا ، الى فرض آرائهم على أراض وسكان يبعدون آلاف الكيلومترات عن بلادهم ؟ ألا تنطبق على الذين يتصرفون تجاه قارة بأكلها وبحارها الشاسعة كما لو كانوا مالكيها - وبأى حق وعلى أى أساس يحيون الادعاءات والممارسات التي عفا عليها الزمن ، ويقومون بذلك بما يتعارض مع أبسط القواعد الأولية وممارسات القانون الدولي ؟

وفيما يتعلق بمستقبل كالايدونيا الجديدة ، لا يمكن لوفد بلادى أن يقبل ما أوماً اليه المتكلمون المذكورون ، وخاصة وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة ، بشأن نوايا الحكومة الفرنسية . فعندما يتصل الأمر بممارسة حق تقرير المصير وممارسة الديمقراطية ، من يمكنه في هذه الجمعية أن يلومنا ؟ ان فرنسا التي أعلنت حق الشعوب في تقرير المصير ، لاتزال ملتزمة التزاماً كلياً بهذا المبدأ وهي تنوى احترام الرغبات التي يعرب عنها بحرية سكان أقاليمها في كالايدونيا الجديدة وغيرها .

ففي كالايدونيا الجديدة ، بدأت الحكومة الفرنسية عملية من شأنها أن تمكن شعب هذا الاقليم من اختيار مصيره بحرية . وهذه العملية التي تحترم حقوق مصالح كل المجتمعات ، وافق عليها البرلمان الفرنسي . وكما هو معروف فان هذه العملية تنص على تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٨٧ ، وعلى اقامة مؤسسات مؤقتة .

ان المركز الجديد المتسق مع الطابع المتعدد الاثنية للمجتمع الكالايدوني ، قد أدى الى انشاء أربعة مناطق لا مركزية حائزة على سلطات رئيسية وبرلمان ومجلس تنفيذى على مستوى الاقليم .

انتم انتخبت مجالس المناطق في ٢٩ أيلول / سبتمبر الماضي في انتخابات قدمت فيها جميع الاتجاهات السياسية مرشحين عن كل المناطق ، وقد جرت في ظروف سادها الهدوء وبطريقة مثالية وصحيحة كما لاحظ الجميع وبمشاركة الناخبين بنسبة عالية تجاوزت ٨٠ في المائة . وبهذا جعل الناخبون منها حدثاً سياسياً ذا أهمية قصوى . ان مؤيدي الاستقلال قد فازوا في ثلاثة مناطق من المناطق الأربعة وحصلوا بذلك على أغلبية الأصوات في المجلس التنفيذي . وخصوصهم - الذين يمكن أن يقال أنهم ليسوا جميعاً من منشأ أوروبي - قد حصلوا على أغلبية الأصوات في المنطقة الرابعة وفي مجلس الاقليم .

وبانشاء هذه المؤسسات الجديدة ، فقد أوجدت الحكومة الفرنسية الظروف اللازمة لاقامة توازن واجراء حوار بين مختلف المجتمعات في كالايدونيا الجديدة . والأمر

متروك الآن للممثلين الذين انتخبوا بشكل ديمقراطي في هذه المجتمعات ليعملوا معا ويتفقوا بشأن مستقبل الاقليم بغية اجراء استفتاء بشأن تقرير المصير .
يجب المحافظة على هذه العمالية . وحكومة بلادي ترغب في أن تستكمل هذه العملية . والحكمة تقضي أنها يجب أن تستمر في جو يسوده الهدوء وحرية التعبير والاحترام التام . وأي تدخل ان يسهم الا في تعريض هذه العملية للخطر .

السيد فوروبارافو (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يحتفظ لنفسه بممارسة حقه في الرد في موعد لاحق على الآراء التي أعرب عنها سفير فرنسا أثناء ممارسته لحقه في الرد .

السيد لوما (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أيضا أن يحتفظ لنفسه بممارسة حقه في الرد في موعد لاحق على الآراء التي عبر عنها سفير فرنسا .

رفعت الجاسة السافنة ١٨ / ٣٥